







تحليل شبكة الخبراء : التغير البيئي، والنزاعات، والهجرة البشرية في حوض البحر الأبيض المتوسط

الملخص التنفيذي

من إعداد

MedEC
Mediterranean Experts on Climate and environmental Change

شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC)

حقوق الطبع والنشر © شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) ، 2026

الرقم الدولي المعياري : 978-2-493662-28-6
المعرّف الرقمي للوثيقة (doi): 10.5281/zenodo.22279216

يجوز نسخ هذا المنشور كليًا أو جزئيًا، وبأي شكل كان، لأغراض تعليمية وغير ربحية، دون الحاجة إلى إذن خاص من صاحب حقوق النشر، شريطة الإشارة إلى المصدر. وتقدر شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) استلام نسخة من أي منشور يستخدم هذا العمل كمصدر. نُشرت نسخة إلكترونية من هذا العمل على الموقع التالي: www.medecc.org بما يتيح إعادة الاستخدام والتوزيع والنسخ عبر أي وسيط لأغراض غير تجارية، بشرط توجيه الإشارة إلى مصدر العمل الأصلي. ولا يجوز استخدام هذا المنشور لإعادة البيع أو لأي غرض تجاري آخر تحت أي حال من دون الحصول على إذن خطي مسبق من شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC). قد تتضمن جميع نسخ هذا العمل محتوى أُعيد إنتاجه بموجب ترخيص من أطراف ثالثة. ويجب الحصول على الإذن لإعادة إنتاج هذا المحتوى الخاص بالأطراف الثالثة مباشرةً من تلك الأطراف.

إخلاء المسؤولية

إنّ المضمون الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبّر حصراً عن وجهة نظر مؤلفيها، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تفسيرها على أنها تمثل موقفاً رسمياً للمؤسسات الداعمة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة البيئي/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP). كما لا تتحمل المؤسسات الداعمة، ولا أي شخص يعمل نيابة عنها، أي مسؤولية عن الاستخدام الذي قد يُصنع بالمعلومات الواردة فيها.
إنّ التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الوثيقة لا تعني ضمناً الإعراب عن أي رأي مهما كان من جانب شبكة الخبراء المتوسطيين حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) والمؤسسات الداعمة لها بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن سلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد حدودها أو تخومها.

يُستشهد بهذه الوثيقة على النحو التالي

MedECC, 2026: Executive Summary (Arabic translation) [Lange, M.A.; Majdalani, R.; Cramer, W.; Guiot, J.; Djoundourian, S., Lionello, P., Gattacceca, J.C., Marini, K. (eds.)]. In: *Environmental change, conflict, and human migration in the Mediterranean Basin*. [Lange, M.A.; Majdalani, R.; Cramer, W.; Guiot, J.; Gattacceca, J.C., Marini, K. (eds.)]. MedECC Reports. MedECC Secretariat, Marseille, France, pp. 21-41. doi: 10.5281/zenodo.22279216

المحررون

مانفريد أ. لانج Manfred A. Lange (قبرص) ، رولا مجدلاني Roula Majdalani (لبنان) ، وولفغانغ كرامر Wolfgang Cramer (فرنسا)، جويل غيو Joël Guiot (فرنسا) ، سالبي جوندوريان Salpie Djoundourian (لبنان) ، بييرو ليونيلو Piero Lionello (إيطاليا) ، جولي سي. غاتاتشيكا Julie Gattacceca (فرنسا) ، كاتارزينا ماريني Katarzyna Marini (فرنسا)

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مرسيليا (استوديو زن للتصميم) Pandaroo
التحرير اللغوي: Connected Language Services
حقوق الصور: Ahmed-Reda SAWAN
Photo credits **Adobe Stock Photos**

المؤسسات الداعمة

UN environment programme | Mediterranean Action Plan Barcelona Convention | Plan Bleu | Union for the Mediterranean Union pour la Méditerranée الاتحاد من أجل المتوسط | بدعم مالي من السويد Sverige
GREC SUD | MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES | MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉCOLOGIQUE | MINISTERO DELL'AMBIENTE E DELLA TUTELA DEL TERRITORIO E DEL MARE
Gouvernement Princier PRINCIPAUTÉ DE MONACO | Generalitat de Catalunya Consell Assessor per al Desenvolupament Sostenible | amU Aix Marseille Université | OSU PYTHÉAS

www.medecc.org
contact@medecc.org



تحليل شبكة الخبراء : التغير البيئي، والنزاعات، والهجرة البشرية في حوض البحر الأبيض المتوسط

الملخص التنفيذي

المؤلفون المشاركون في الإعداد

مانفريد أ. لانج (قبرص) Manfred A. Lange ، **رولا مجدلاني** (لبنان) Roula Majdalani ،
إيدا آجارا (تركيا) Eda ACARA ، **أودري بروييه** (فرنسا) Audrey BROUILLET ،
تشاغداش ديدي أوغلو (كندا) Çağdaş DEDEOĞLU ، **أندريا دِسي** (إيطاليا) Andrea DESSÌ ،
رومان هوفمان (النمسا/ألمانيا) Roman HOFFMANN ، **فالي كوبي** (سويسرا/اليونان) Vally KOUBI ،
لينا رايمان (هولندا) Lena REIMANN ، **يورغن شِفران** (ألمانيا) Jürgen SCHEFFRAN ،
أورانيا تزوراكي (اليونان) Ourania TZORAKI ، **يان فيلكنس** (ألمانيا) Jan WILKENS

المحررون

مانفريد أ. لانج (قبرص) Manfred A. LANGE ، **رولا مجدلاني** (لبنان) Roula MAJDALANI ، **وولفغانغ كرامر** (فرنسا) Wolfgang CRAMER ، **جويل غيو** (فرنسا) Joël GUIOT ،
سالبي جوندوريان (لبنان) Salpie DJOUNDOURIAN ، **بييرو ليونيللو** (إيطاليا) Piero LIONELLO،
جولي غاتاتشيكا (فرنسا) Julie GATTACCECA ، **كاتارزينا ماريني** (فرنسا) Katarzyna MARINI

يُستشهد بهذه الوثيقة على النحو التالي:

MedECC, 2026: Executive Summary (Arabic translation) [Lange, M.A., Majdalani, R., Cramer, W., Guiot, J., Djoundourian, S., Lionello, P., Gattacceca, J.C., Marini, K. (eds.)]. In: *Environmental change, conflict, and human migration in the Mediterranean Basin*. [Lange, M.A., Majdalani, R., Cramer, W., Guiot, J., Gattacceca, J.C., Marini, K. (eds.)]. MedECC Reports. MedECC Secretariat, Marseille, France, pp. 21-41. doi: 10.5281/zenodo.22279216



قائمة المحتويات

التمهيد 6
النقاط الرئيسية 8
A. المقدمة 12
B. العوامل المحرِّكة وآثارها في الهجرة 13
C. معلومات أساسية عن الهجرة 16
D. ترابط التغير البيئي والهجرة والنزاع 18
E. ثغرات المعرفة والتطلعات المستقبلية 23

قائمة الأشكال

الشكل ES1 - الروابط بين التغير المناخي والتغيرات الاجتماعية -الاقتصادية وتبعاتها على القطاعات المختلفة 16
الشكل ES2 - عدد عمليات عبور الحدود غير النظامية من قبل المهاجرين في عام 2024 عبر مسارات غرب المتوسط ووسطه وشرقه، فضلًا عن تحركات هجرة أخرى داخل أوروبا 18
الشكل ES3 - تمثيل تخطيطي لإطار المفاهيم يبيّن «محركات» الهجرة وتأثير التغير البيئي 19
الشكل ES4 - مخطط مفاهيمي يوضّح «الحلقة المفرغة» التي تُقحم المجتمعات المتأثرة في بنية من العنف والهشاشة وآثار التغير البيئي 21

التمهيد

تُعد شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) شبكةً دوليةً مفتوحةً ومستقلةً من العلماء، أُسست عام 2015، وتركّز على التغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتهدف شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي إلى تزويد صانعي القرار وأصحاب المصلحة والمواطنين بتقييمات للمعرفة العلمية المتاحة بشأن التغير المناخي والتغيرات البيئية، بما يشمل المخاطر المرتبطة بها والجوانب الاجتماعية. وتسعى تقارير الشبكة البيئي إلى الحفاظ على الحياد حيال السياسات، ومعالجة العوامل العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة بتطبيق السياسات معالجةً موضوعية. وتُعدّ للاستخدام من قبل صانعي السياسات وجمهور أوسع، وتُطوَّر استنادًا إلى معايير علمية فقط.

منذ عام 2015، ساهم أكثر من 300 خبير متخصص في إعداد وصياغة تقارير شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC)، جميعهم بصفاتهم الفردية ومن دون مقابل مالي. ويتوزع علماء شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي على 35 بلدًا، من بينها 19 بلدًا مسجلًا كأطراف متعاقدة في «اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط» (اتفاقية برشلونة)، و23 بلدًا عضوًا في «الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)».

تُدار الشبكة من قبل منسقين مشاركين، ولجنة توجيهية، ومجلس استشاري. وتتولى أمانة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي إدارة العمليات، وهي مستضافة رسميًا لدى بلان بلو (Plan Bleu)، وهو مركز نشاط إقليمي تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) في مرسيليا، فرنسا، وذلك في إطار شراكة مع أمانة «الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)»، كما قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) دعمًا إضافيًا منذ عام 2022، حيث أُدرجت أنشطة شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي ضمن برامج العمل المتعاقبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) منذ عام 2020، وكان آخرها البرنامج الذي أُقر خلال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين (COP 24) (القاهرة، مصر، كانون الأول/ديسمبر 2025).

نشرت شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) «التقرير المتوسطي الأول للتقييم (MAR1): التغير المناخي والتغير البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط – الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية» في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويتضمن التقرير «ملخصًا لصانعي السياسات» (Summary for Policymakers) أُقرّ سطراً بسطر خلال جلسة عامة حضرها ممثلو حكومات بلدان البحر الأبيض المتوسط في أيلول/سبتمبر 2020، بما ضمن ملاءمته لأصحاب المصلحة. وقد مُنحت شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) جائزة الشمال-الجنوب المرموقة لعام 2020 من مجلس أوروبا تقديرًا لجهودها في تعزيز السلام والديمقراطية. كما جرى الإقرار بالملخص الموجّه لصانعي السياسات بوصفه إسهامًا مهمًا من المجتمع العلمي في العمل المستقبلي المناخي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفقًا لما ورد في الإعلان المعتمد خلال الاجتماع الوزاري الثاني للعمل المناخي والبيئي لـ «الاتحاد من أجل المتوسط» (4 تشرين الأول/أكتوبر، القاهرة، مصر)، وكذلك في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في «اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط» (اتفاقية برشلونة) (مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون (COP 22)، كانون الأول/ديسمبر 2021، أنطاليا، تركيا). ومنذ ذلك الحين، جرى الاعتراف على نطاق واسع بنتائج التقرير المتوسطي الأول للتقييم (MAR1) والاستشهاد بها في وثائق استراتيجية، مما رسّخه كمصدر علمي تأسيسي لسياسات المناخ والتخفيف في مختلف أنحاء البحر الأبيض المتوسط. كما وضع التقرير المتوسطي الأول للتقييم (MAR1) أسسًا مهمةً لمخرجات رئيسية أخرى وإسهامات إضافية للمنطقة المتوسطية. وأسهمت شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) في تنسيق فصل التغير المناخي من تقرير «حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط (SoED)» الذي نشره «بلان بلو» عام 2020. كما شارك مؤلفو شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) في «تقرير التقييم السادس (AR6-WG2)» للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) نُشر في شباط/فبراير 2022، من خلال ورقة عابرة للفصول ركزت تحديدًا على حوض البحر الأبيض المتوسط، دمجت الأبعاد الإقليمية في التقييم العالمي. في عام 2024، نُشر تقريران خاصان لشبكة الخبراء المتوسطيين حول المناخ والتغير البيئي (MedECC): «الربط بين تغير المناخ ورابطة المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية (WEFE) في حوض البحر الأبيض المتوسط» و«المخاطر المناخية والبيئية الساحلية في البحر الأبيض المتوسط». وقد جرى الاعتماد الرسمي لملخص واضعي السياسات (SPM) الخاص بتقرير المخاطر المناخية والبيئية الساحلية خلال مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين (القرار IG.26/13، بورتوروج، 2023)، بينما حظي ملخص واضعي السياسات الخاص بتقرير رابطة المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية بالإقرار خلال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين (القرار IG.27/10، القاهرة، 2025).

هذا التحليل الصادر عن شـــبكة خبـــراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC)

نطاق التحليل

يأتي تحليل شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) بشأن التغير البيئي، والنزاع، والهجرة البشرية في حوض البحر الأبيض المتوسط استجابةً لقرار اللجنة التوجيهية لشبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) القاضي بتوفير معلومات علمية حول قضايا محددة تخص منطقة البحر الأبيض المتوسط، جرى تحديدها بعد نشر التقرير المتوسطي الأول للتقييم (MAR1)، وذلك استنادًا إلى مداخلات كل من العلماء وممثلي الحكومات. ويقدم هذا التحليل تقييمًا للأدبيات العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية المتعلقة بحالة الاعتماد المتبادل والروابط العديدة وآليات التغذية الراجعة المتبادلة القائمة بين التغير البيئي (بما في ذلك التغير المناخي)، والنزاع، والهجرة البشرية. ويستند إلى التقرير المتوسطي الأول للتقييم (MAR1) لشبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC)، والتقارير السابقة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وغيرها من التقييمات المحلية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، ويعتمد على أدلة مستمدة من أكثر من 1000 منشور علمي.

ويتناول هذا التحليل العلاقات المعقدة بين التغير البيئي، والنزاع، والهجرة البشرية في حوض البحر الأبيض المتوسط. ويهدف إلى تعزيز الفهم المشترك لمحددات الهجرة البشرية والاتجاهات والأنماط والآثار المترتبة عليها، بما يسهم في دعم تطوير سياسات ترمي إلى تقليل المعاناة البشرية، وتخصيص الموارد على نحو فعّال، ودعم الاستقرار الإقليمي والرفاه بصورة جماعية.

هيكلية التحليل

يتألف هذا التحليل من سبعة فصول، ويتضمن ملخصًا تنفيذيًا يعرض النتائج الرئيسية للتحليل الكامل في صيغة رسائل محورية، وسردًا تركيبيًا يوجز محتوى التقرير بأكمله. ويعرض الفصل الأول (المقدمة والتأطير) والفصل الثاني (النطاق الجغرافي والزمني والسياق الراهن) المنهجية المتبعة، ومسار العمل، والسياق العام، والخلفية، والأبعاد الرئيسية لهذا التقييم. ويقدّم الفصل الثالث (التهديدات التي يتعرض لها الإنسان وسبل عيشه نتيجة التغير البيئي) عرضًا عامًا لتأثيرات التغير البيئي، بما في ذلك العوامل الدافعة المناخية وغير المناخية، عبر مجموعة من القطاعات التي قد تُعرّض حياة الإنسان وسبل عيشه للخطر وقد تسهم في نشوء نزاعات و/أو هجرة. ويتناول الفصل الرابع (التحديات الرئيسية للأمن: النزاعات والتعاون في البحر الأبيض المتوسط)، والفصل الخامس (فهم العلاقة بين البيئة والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، والفصل السادس (علاقة التغير البيئي بالنزاع والهجرة، والتحديات غير المتكافئة للتكيف) أنماط الهجرة التي تتحدد بالسياق، والتي تتشكل بفعل تداخل الضغوط البيئية مع العوامل الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية. وتهدف هذه الفصول الجوهرية إلى تعميق الفهم لكيفية تأثير التحديات البيئية في ديناميكيات النزاع، وتدفقات الهجرة، واستراتيجيات التكيف في المنطقة. وأخيرًا، يرتكز الفصل السابع (ثغرات المعرفة واستراتيجيات معالجتها) على الفصول السابقة، ويقدم عرضًا لثغرات المعرفة وبعض السبل المقترحة للمضي قدمًا. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم تقييم متماسك للمخاطر والاستجابات، بما يتيح توجيه صانعي السياسات والأطراف المعنية الأخرى بكفاءة نحو فهم شامل، وصياغة استجابات سياسات فعّالة لمعالجة الترابط بين التغير البيئي، والأمن، والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

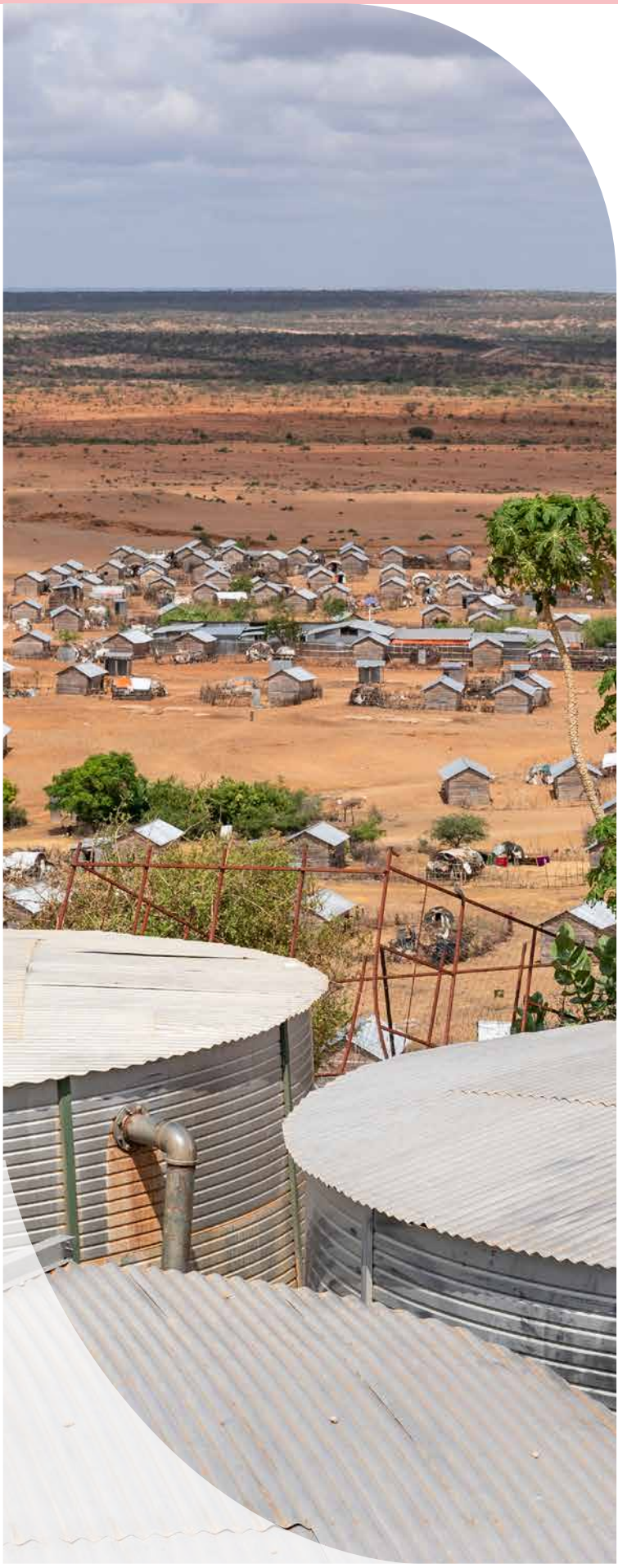


مسار الإعداد

يمثل تحليل شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) ثمرة جهدٍ تعاوني لفريق من كبار الخبراء والعلماء الذين تطوعوا بوقتهم وخبراتهم من دون مقابل مالي. وقد اتّبع إعداد هذا التحليل المبادئ المعتمدة في التقييمات العلمية، على غرار ما طُبّق في التقرير المتوسطي الأول للتقييم (MAR1) وتقييمات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، بما شمل عمليةً مفتوحةً وصارمة لاختيار المؤلفين، ومراجعةً خارجية من الأقران، ومشاوراتٍ مع أصحاب المصلحة.

وُجهت دعوة مفتوحة لتقديم طلبات الترشيح الذاتي من الخبراء العلميين في نيسان/أبريل 2021. وعُقد اجتماع تحديد النطاق في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حيث جرت مشاورة الخبراء والعلماء إلى جانب ممثلي الحكومات وأصحاب المصلحة. وقد جرت مراجعة الإطار العام وخطة العمل واعتمادهما من قبل اللجنة التوجيهية لشبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC). كذلك تم اختيار المؤلفين واعتمادهم من قبل اللجنة التوجيهية لشبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) على أساس خبراتهم، وبلدانهم، وتحقيق التوازن بين الجنسين (56 مؤلفًا من 17 بلدًا). وتم إعداد المخطط التفصيلي للتحليل خلال اجتماع حضوري في برشلونة، إسبانيا، في حزيران/يونيو 2022. ثم خضع هذا المخطط لمزيد من المراجعة والتدقيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عقب عملية تشاور تم خلالها تقاسم المخطط مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم فريق خبراء تغير المناخ (CCEG) في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، ونقاط الاتصال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (UNEP/MAP)، وبلان بلو، واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (MCSD).

وتضمن إعداد تحليل شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedECC) عدة مراحل من الصياغة، وعملية مراجعة وتعديل مفتوحة وشفافة، ومشاورات مع أصحاب المصلحة لضمان الدقة والمتانة العلمية، فضلًا عن الصلة الوثيقة بصنع السياسات. وخضعت المسودّة الأولية لمراجعة داخلية في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2023، حيث تلقت 203 ملاحظة من 12 مراجعًا. كما خضعت مسودة التحليل الأولى وملخصه التنفيذي لمراجعة شاملة من الأقران ولمشاورات مع أصحاب المصلحة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. وفي المجمل، قُدمت 508 ملاحظة على كامل التحليل و 147 ملاحظة على الملخص التنفيذي من قبل 34 مراجعاً، وتمت معالجتها بالكامل من قبل المؤلفين عند إعداد النسخة النهائية التي جرى توحيدها من قبل المنسقين.



النقاط الرئيسية

الخلفية والإطار العام

كانت حركة البشر بحثًا عن ظروف معيشية أفضل وأكثر أمانًا، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو شرائح واسعة من السكان، ظاهرةً شائعة طوال جزء كبير من تاريخ البحر الأبيض المتوسط (وفي مناطق أخرى من العالم). وقد تراوح عدد الأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط[1] ويصلون إلى بلدان الاستقبال، ولا سيما على السواحل الشمالية، بشكل كبير خلال العقد الماضي، بين حدٍّ أقصى يقارب مليون شخص في عام 2015 وحدٍّ أدنى بنحو 95 ألفًا في عام 2020[2]. وفي عام 2023، وصل نحو 270 ألف شخص إلى حوض البحر الأبيض المتوسط[3] ، قدم معظمهم من القارة الإفريقية والشرق الأوسط وغرب آسيا. أن غالبية المهاجرين من هذه المناطق ينتقلون داخل البلد نفسه، من المناطق الريفية إلى القرى والمدن (الهجرة الداخلية). وعند الانتقال عبر الحدود إلى دول مجاورة أو أبعد (الهجرة الخارجية)، يفضّل المهاجرون أيضًا اللجوء إلى البيئات الحضرية. يعود التفاوت في أعداد الوافدين إلى عدة عوامل، من بينها الوضع السياسي العام في المنطقة، أي مدى قدرة المهاجرين على مغادرة بلدانهم من دون قيود، وعبور الحدود الوطنية قبل الوصول إلى نقاط الانطلاق الرئيسية نحو أوروبا. كما تُشكّل الضوابط الصارمة التي فُرضت حديثًا على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي عائقًا رئيسيًا أمام المهاجرين الساعين إلى دخول أوروبا. ويشمل ذلك اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول الاستقبال في الاتحاد الأوروبي (وغيرها)، ودول شرق أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وبلدان شمال إفريقيا المتوسطية التي ينطلق منها المهاجرون في رحلتهم عبر البحر الأبيض المتوسط[4] . وغالبًا ما يسعى المهاجرون الذين يتمكنون من بلوغ السواحل المتوسطية إلى الوصول إلى إحدى الدول الأوروبية، رغم الظروف المهدِّدة للحياة المرتبطة بعبور البحر الأبيض المتوسط على متن قوارب في معظمها غير صالحة للإبحار. وبين عامي 2014 و2024، سُجّل أكثر من 30 ألف شخص في عداد الموتى أو المفقودين في البحر[5] . وتمثل هذه الأرقام مأساة إنسانية تستدعي اتخاذ تدابير سياسية عاجلة وإجراءات فورية من جانب صانعي القرار على المستويات الوطنية والدولية ومستوى الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت أسباب الهجرة ومصير المهاجرين[6] في البحر الأبيض المتوسط ودوله المطلة عليه موضع نقاش على المستويين الوطني والدولي طوال العقود القليلة الماضية. وقد يفضي فهم الأسباب والدوافع الكامنة التي تجبر الناس على خوض مثل هذه المخاطر إلى إرساء أسسٍ أكثر عقلانية للسياسات الحكومية والتشريعات.

وكثيرًا ما ذُكر التغير البيئي والمناخي[7] في بلدان المنشأ من ضمن العوامل المحتملة العديدة للهجرة، بما في ذلك ما يترتب عليه من آثار على مقومات سبل العيش الأساسية، مثل الحصول على المياه والأمن الغذائي. وقد تترك هذه الظروف المعيشية المتدهورة الأفرادَ والمجتمعات أمام خيارٍ محدود يتمثل في مغادرة منازلهم.

كما تمثل النزاعات والخلافات على الأراضي والموارد الطبيعية التي تتحول إلى العنف، فضلًا عن النزاعات ذات الدوافع السياسية عمومًا، قوى دافعة لا تقل أهمية للهجرة. وإضافة إلى ذلك، تؤدي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، التي غالبًا ما تكون مترابطة مع العوامل المذكورة آنفًا، أدوارًا مهمة في دفع الناس إلى الرحيل عن أوطانهم.

هدف التحليل ونطاقه

يتمثل الهدف الجوهري لهذا التحليل في تحقيق فهم أشمل للترابط بين التغير البيئي، والنزاع، والهجرة، في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب. إن الروابط العديدة وآليات التغذية الراجعة بين كل من هذه العوامل المحرِّكة للهجرة هي أمر بالغ التعقيد. وما يزال تفكيك هذه التشابكات وتحديد علاقات قابلة للتحقق وملموسة بين جميع عناصر هذا الترابط يشكل تحديًا رئيسيًا على الصعيدين النظري والتطبيقي.

ويقدم هذا التحليل مراجعةً محدثةً للتغيرات البيئية مع التركيز على آثارها في أمن المياه والغذاء والطاقة، وصحة الإنسان، وسلامة النظم البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكثيرًا ما يُشار إلى التغيرات البيئية بوصفها أسبابًا رئيسية

---

1. على الرغم من وقوع جزر الكناري خارج حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن الأرقام الواردة تتضمن حركات الهجرة من بلدان غرب إفريقيا باتجاه جزر الكناري الإسبانية ضمن الإحصاءات المتعلقة بالهجرة في البحر الأبيض المتوسط.

2. بوابة بيانات اللاجئين/المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). https://data.unhcr.org/en/situations/europe-sea-arrivals. تاريخ الاطلاع: 01/03/2025.

3. يمتد حوض البحر الأبيض المتوسط ليشمل البحرَ شبه المغلق، فضلاً عن البلدان والأقاليم الواقعة على سواحله في أفريقيا وآسيا وأوروبا

4. انظر، على سبيل المثال : McAuliffe & Oucho (eds.), World Migration Report 2024 (IOM, Geneva) https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2024

5. انظر أيضًا: https://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean

6. يُستخدم مصطلح «المهاجر» في هذا التقرير للدلالة بشكلٍ جامع على الأفراد والجماعات الذين يغادرون منازلهم طوعًا أو قسرًا بحثًا عن مساكن جديدة، سواء داخل بلدانهم الأصلية (مهاجرون داخليون)، أو في بلدان أخرى عبر الحدود (مهاجرون عابرون للحدود أو مهاجرون خارجيون)، بما في ذلك طالبي اللجوء واللاجئين، وهي تسميات ليست متنافية فيما بينها، بل قد تتداخل بدرجة كبيرة.

7. في هذا التقرير، يُستخدم مصطلح «التغير البيئي»، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً، للإشارة إلى التغيرات التي تصيب النظم البيئية البرية والبحرية، وكذلك إلى التغيرات في الظروف المناخية على المستويات المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

للهجرة، وتُستخدم مصطلحات مثل «المهاجرين/اللاجئين البيئيين أو المناخيين» لوصف الأشخاص المتأثرين بذلك. غير أن هذا التحليل يبرز أن عوامل أخرى غالبًا ما تلعب بدور أهم من التغيرات البيئية وآثارها في دفع الهجرة (ولا سيماً الهجرة الخارجية). وتشمل هذه العوامل، على وجه الخصوص، النزاعات وتداعياتها المدمرة، ومختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتفاوت درجات هشاشة السكان المتأثرين، فضلًا عن قضايا الحوكمة في البلدان المعنية. وبناءً على ذلك، جرى توسيع نطاق هذا التحليل ليشمل هذه العوامل بغية تحقيق فهم أكثر تكاملًا لعلاقة التغير البيئي بالنزاع والهجرة.

ويقيّم هذا التحليل الحالة الراهنة للمعرفة العلمية بهدف فهمٍ أفضل لتجارب المهاجرين وتحدياتهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دعمًا لصانعي القرار في صياغة سياسات فعّالة ترمي إلى تحسين حياة المتأثرين بالهجرة والحد من الآثار السلبية لحركة البشر (أو انعدامها) في المنطقة. ويطبّق التحليل مفهوم ترابط التغير البيئي–الهجرة–النزاع بغية تطوير إجراءات سياسات متكاملة، تُستمد عبر إشراك متعدد الأطراف للجهات المعنية. غير أن أوجه القصور في قياس الروابط الكمية بين عناصر هذا الترابط تُفضي إلى تحديات كبيرة في وضع آليات استجابة مناسبة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في فهم ترابط التغير البيئي والنزاع والهجرة، ما تزال هناك عدة أسئلة مفتوحة. فالتعقيدات المرتبطة برغبات البشر ومخاوفهم ودوافعهم التي يصعب قياسها كميًا، تفرض تحديًا بالغًا. ومع ذلك، يقدّم هذا التحليل جملةً من الدروس التي يُراد منها توجيه صانعي القرار عند وضع سياسات وبرامج تعالج الأسباب الجذرية للمشكلات الناجمة عن هذا الترابط، بدلًا من الاكتفاء بمعالجة أعراضها. وفي الوقت نفسه، تُقترح مسارات للبحوث المستقبلية تتناول علوم المناخ، والسلوك الاجتماعي والاقتصادي، وآثار التدخلات أجنبية، والجيوسياسة من منظور متعدد التخصصات.

النتائج والاستنتاجات

يتجلى الترابط المعقّد بين التغير المناخي، والنزاع، والهشاشة المرتبطة بالمكان على نحوٍ خاص في منطقة البحر الأبيض المتوسط[8] ، والتي تُعد بؤرةً موثّقة للإجهاد البيئي وعدم الاستقرار الجيوسياسي.

أولًا، تواجه المنطقة مخاطر متعددة مرتبطة بالتغيرات البيئية. فقد أثّرت الاضطرابات الناجمة عن الأنشطة البشرية تأثيرًا بالغًا في سلامة النظم البيئية البحرية والبرية، وكذلك في رفاه المجتمعات المحلية. ومن أكثر القضايا إثارةً للقلق مسألة الإجهاد المائي (water stress)، والتي تُعرّف بتوافر مياه يقل عن 500 إلى 1000 متر مكعب للفرد سنويًا، وهي حالة تعاني منها بالفعل جميع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومن المرجح أن تؤدي التغيرات المتوقعة في الظروف المناخية إلى تحويل المنطقة إلى «بؤرة جفاف» عالمية، مع عواقب سلبية جسيمة على الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستويات سطح البحر، مقترنًا بتزايد تداخل مياه البحر المالحة، سيجعل طبقات المياه الجوفية الساحلية غير صالحة للاستهلاك البشري، وسيقلّص بشكل كبير الأنشطة الزراعية في البلدان التي تعتمد عليها. كما أن تدهور النظم البيئية للمياه العذبة والسواحل والبحار والأنظمة البرية في البحر الأبيض المتوسط سيؤدي إلى تراجع في تقديم عدد كبير من خدمات النظم البيئية، ومن ثمّ سيؤثر سلبًا في رفاه الإنسان.

ثانيًا، شكّلت المنطقة تاريخيًا بؤرةً للنزاعات الجيوسياسية. فإرث التدخلات الخارجية المتكررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) منذ الحرب العالمية الأولى، فضلًا عن التطورات الحديثة والتغيرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية-الاقتصادية منذ نهاية الحرب الباردة، أسفر عن إفراز أعداد كبيرة من المهاجرين الفارين من أوطانهم بحثًا عن ملاذ أكثر أمانًا. وقد شهد العقدان الأخيران وحدهما غزو العراق واحتلاله عام 2003، وموجة الانتفاضات الشعبية المعروفة بـ «الربيع العربي» في عامي 2010–2011، واستمرار النزاعات العنيفة في ليبيا وسوريا واليمن وفلسطين. وغالبًا ما طغت حدّة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها هذه الدول والمجتمعات على الاضطرابات البيئية، مما أفضى إلى تراجع الاهتمام والإجراءات الرامية إلى الحد من آثار التغيرات البيئية في المنطقة. ويشكل المهاجرون القادمون من سوريا، وكذلك من العراق وأفغانستان والسودان، النسبة الأكبر من تدفقات الهجرة نحو البلدان المجاورة (الأردن ولبنان وتركيا) وإلى الاتحاد الأوروبي.واستمرت حالة عدم الاستقرار في ليبيا في جعل البلاد نقطة انطلاق رئيسية للأشخاص القادمين من مناطق واسعة من القارة الإفريقية والذين يحاولون الوصول إلى أوروبا. وتتسبب النزاعات بموجات الهجرة وذلك بشكل مباشر عبر خلق مستويات لا تُحتمل من التهديد لرفاه السكان المحليين. كما أن الآثار غير المباشرة للنزاعات، بما في ذلك تراجع الفرص الاقتصادية وما يترتب عليه من نقص الدخل الكافي، تدفع العديد من الأفراد أو الأسر إلى الانتقال والارتحال.

تؤدي النزاعات إلى زيادة هشاشة المجتمعات المعرّضة للأخطار البيئية المستقبلية، وقد تفضي إلى آثار ضارة على التنمية المجتمعية في موقع بعينه. وقد لوحظ أن النزاعات كثيرًا ما تحوّل هذه الأخطار إلى كوارث من خلال تضخيم

8. على الرغم من أن هذا التحليل يركّز أساسًا على منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنه يستند أيضًا إلى بيانات من حوض البحر الأبيض المتوسط [انظر الحاشية رقم 3]، ومن شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (EMME)، ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع (MENA) [ويشار إليها أيضًا ببلدان جنوب وشرق المتوسط]. وفي هذا التحليل، يُقصد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تحديدًا البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو المرتبطة به ارتباطًا وثيقًا.

المخاطر والهشاشات عبر مستويات مؤسساتية وزمنية متعددة. وعلى النقيض من ذلك، فإن التغيرات في الظروف البيئية، مثل تبدّل الأوضاع المناخية مقترنةً بتزايد شدة وتواتر الظواهر المتطرفة، قد تؤدي إلى نشوء منافسة على الموارد الطبيعية بين المناطق المجاورة، يمكن أن تتحول إلى عنف شديد. كما أن ازدياد ندرة الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والغذاء، يفاقم التحديات القائمة أصلًا.

ويضاف إلى ذلك النقص الراهن في هياكل الحوكمة الفعّالة، وضعف التعاون عبر الحدود، واعتماد سياسات غير مستدامة. ويمكن لتطوير وتنفيذ خطط ومبادرات تكيّف فعّالة أن يسهم في الحد من آثار التغيرات البيئية في الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، وسبل العيش عمومًا، والصحة، كما يساعد على تقليص احتمال الخسائر الاقتصادية. وتغدو هذه الخطط كذلك أدوات مهمة للتخفيف من مخاطر النزاع، بما يعالج الروابط بين عناصر ترابط التغير البيئي–النزاع–الهجرة. كما ينبغي الأخذ في الحسبان لأوجه عدم المساواة البنيوية المتداخلة، الراسخة في مجتمعات واقتصادات البحر الأبيض المتوسط. ويشمل ذلك الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، والاختلافات في القدرة على التنقل بين المناطق الريفية والحضرية، فضلًا عن موقع المرأة ودورها في المجتمع. وتُسهم هذه العوامل على نحو كبير في تشكيل الواقع المعقّد للهشاشة البيئية والهجرة والنزاع في المنطقة المتوسطية.

وتُمثّل محدودية البيانات التجريبية، وأوجه القصور المنهجية، وصعوبات الوصول إلى البيانات ذات الصلة وإجراء العمل الميداني التجريبي، عوائق كبيرة. ولتطوير تدابير سياسات واقعية وفعّالة، لا غنى عن إجراء مزيد من الدراسات متعددة التخصصات وعبر القطاعات. ولا بدّ للحوكمة الفعّالة من معالجة مجموعة محددة من التحديات من أجل تحديد المسارات نحو تكيّف مستدام. وقد جرى تحديد الهجرة القسرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بوصفها شكلًا من أشكال التكيّف مع التغيرات البيئية، كآلية تلجأ إليها المجتمعات المتأثرة للتأقلم. غير أن الاكتفاء باستراتيجيات التكيّف الظرفي، بدلًا من إجراءات تكيّف فعّالة، قد يزيد على المدى الطويل من المخاطر والهشاشات تجاه آثار التغيرات البيئية بالنسبة للمهاجرين.

كما ينبغي إعادة النظر في السردية التي تصوّر الهجرة والنزوح الناجمين عن التغير البيئي بوصفهما علاقةً خطية مباشرة بين السبب والنتيجة. فمن الضروري الاعتراف بالعوامل الطاردة الخاصة بكل منطقة، وبالدوافع المتنوعة للهجرة، التي لا تختلف بين منطقة وأخرى فحسب، بل أيضًا بين مختلف فئات الناس والمجتمعات. وتُحدَّد الفروق بين الهجرة الداخلية والخارجية بفعل ظروف اجتماعية-اقتصادية متميزة وقوى جيوسياسية مختلفة. فضلًا عن ذلك، فإن قرار مغادرة الوطن وسبل العيش والتاريخ والثقافة يتأثر كذلك بالمخاطر التي تنطوي عليها الرحلة (أو على الأقل بتصوّرها)، وبمدى قانونيتها، وبمستوى المخاطر التي يكون المهاجرون على استعداد لتحمّلها. ويُعد الفهم الدقيق لهذه التعقيدات أمرًا حاسمًا في مجالي البحث والسياسات، لضمان مقاربة المشكلة بما تستحقه من اهتمام بتفاصيلها الدقيقة.

وتبرز أيضًا حاجة ملحّة إلى تحويل الخطاب المتعلق بترابط التغير البيئي–النزاع–الهجرة من إطار يركّز على الأمن إلى إطار يركّز على فرص التنمية والتعاون. فاتباع نهج يرتكز على التنمية، قائم على إشراك جميع المعنيين من شأنه أن يعزز التماسك الاجتماعي ويخفف من حدة التوترات التي قد تنشأ نتيجة التنافس على الموارد الشحيحة.

لقد أثبتت الأدلة التجريبية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يُعد بؤرة ساخنة للتغير المناخي. ومن ثمّ، ينبغي أن تركّز إجراءات المناخ في المنطقة المتوسطية، ولا سيما في بلدان الجنوب والشرق، على استراتيجيات وبرامج التكيّف الرامية إلى تعزيز صمود المجتمعات الهشّة وتطوير حلول قادرة على التكيّف مع المناخ، بما من شأنه تحسين سبل العيش، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من قابلية التأثّر بآثار المناخ. وانطلاقًا من هذا المنظور، فإن استكشاف إمكانات الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، وفي ترابط المياه–الطاقة–الغذاء، وفي الزراعة المستدامة، يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي. ومع ذلك، لا تزال هنالك فجوات معرفية كبيرة فيما يتعلق بفهم السياسات القائمة على الأدلة وتطويرها بشكل منهجي بما يربط بين العمل المناخي والفرص الاقتصادية. ويتضح ذلك بشكل خاص في المجتمعات المهمشة التي غالبًا ما تتعرض لأشد آثار التغير البيئي والظواهر الجوية المتطرفة. كما أن محدودية الموارد المالية، وهياكل الحوكمة، والقدرات المؤسسية قد تجعل من الصعب على هذه المجتمعات التعايش مع التحديات المناخية المتكررة والمتفاقمة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في قرارات الهجرة.

ومنذ الانتهاء من مراجعات تقييم الخبراء هذا في عام 2024، استمرّت النزاعات المدمّرة المتنوعة في التأثير في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مخلفةً عواقب إنسانية وبيئية واسعة النطاق. وتبدأ التحليلات الجديدة والبيانات الحديثة بالظهور حول آثارها البيئية (تدمير الأراضي الزراعية، وتلوّث التربة، وتضرّر النظم البيئية الحيوية) والنزوح القسري للسكان، ما يستلزم تحديث هذا التقييم. ونأمل أن يعكس التقرير المتوسطي الثاني للتقييم (MAR2) وغيره من التقييمات واقع التطورات المتسارعة وآثارها التراكمية على بيئة المنطقة، وأمن الإنسان، ورفاهه.

وتُعدّ الحاجة ماسة إلى أبحاث نوعية أعمق لاستكشاف كيف يمكن لمبادرات المناخ التي تقودها المجتمعات المحلية، والتعاون في الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية الشحيحة بوصفها منفعة عامة مشتركة، أن يعززا التعايش السلمي والازدهار المشترك، مع بناء القدرات على الصمود في مواجهة التغير البيئي. كما تتزايد قصص النجاح التي توثق كيف يمكن لمشاريع المناخ المجتمعية أن تُشرك أصحاب المصلحة بفاعلية في تلبية الاحتياجات المحلية وبناء القدرات

الذاتية، بما يعزز سبل العيش، ويقوّي العدالة الاجتماعية، ويحد من الهشاشة تجاه التغير المناخي.

وتبرز أيضًا الحاجة إلى مزيد من البحوث التعاونية على النطاق الإقليمي وعبر القطاعات والتخصصات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تجمع بين علماء البيئة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والاختصاصيين المحليين، من أجل تطوير رؤية إقليمية قائمة على الأدلة حول كيفية تجلّي ترابط التغير البيئي والهجرة في مختلف الأقاليم الفرعية للحوض. ويمكن لهذا النهج متعدد التخصصات أن يعزز فهم الآثار التنموية للتغير البيئي ضمن الإطار الأوسع لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

ولا يمكن المبالغة في أهمية التعاون الإقليمي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، والهيئات الحكومية الدولية، والمبادرات على مستوى حوض المتوسط. فهي تمثل سبيلًا بالغ الأهمية لبناء نهج متماسك لإدارة التحديات المناخية والاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والتنموية في مختلف أنحاء الحوض. كما تُتيح المنصات القائمة متعدّدة أصحاب المصلحة تنفيذ مبادرات ومشروعات مشتركة، تعزّز الحوار والتعاون في مجالات المناخ والبيئة والهجرة.

A. المقدمة

A.1 الخلفية

A.1.1 كانت حركة البشر بحثًا عن ظروف معيشية أفضل وأكثر أمانًا، على مستوى الأفراد والمجتمعات وشرائح واسعة من السكان، ظاهرةً شائعة عبر جزء كبير من تاريخ البحر الأبيض المتوسط (وفي مناطق أخرى من العالم). {5.1}[9]

A.1.2 تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط مجالًا مهمًا لعبور المهاجرين ووجهةً لهم، سواء القادمين من القارة الإفريقية أو من الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من غرب آسيا. وقد شهد عدد الأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط ويصلون إلى بلدان الاستقبال، ولا سيما على السواحل الشمالية، تقلبات كبيرة خلال العقد الماضي. ويُعزى هذا التفاوت في أعداد الوافدين إلى عدة عوامل، من بينها الوضع السياسي العام في المنطقة، أي مدى قدرة المهاجرين على مغادرة بلدانهم من دون قيود وعبور الحدود الوطنية قبل الوصول إلى نقاط الانطلاق الرئيسية نحو أوروبا. كما أن تشديد الرقابة على الحدود وزيادة إجراءات المراقبة، فضلًا عن التعاون مع بلدان المنشأ والعبور (على سبيل المثال اتفاق الاتحاد الأوروبي–تركيا)، تمثل عوائق مهمة أمام المهاجرين الساعين إلى دخول أوروبا. {2.5}

A.1.3 تقع معظم الهجرة البيئية داخل الحدود الوطنية وعلى مسافات قصيرة، وغالبًا ما تكون من المناطق الريفية إلى المدن، رغم رصد حالات هجرة لمسافات أطول وعبر الحدود الوطنية. فغالبية المهاجرين من هذه المناطق ينتقلون داخليًا داخل الدولة نفسها، من المناطق الريفية إلى القرى والمدن (الهجرة الداخلية). وعند الانتقال إلى دول مجاورة أو أبعد (الهجرة الخارجية)، يفضّل المهاجرون أيضًا اللجوء إلى البيئات الحضرية. وقد يؤدي التدفق الكبير للمهاجرين إلى دول الاستقبال إلى تقليص قدرتها على التكيّف وإلى

9. تَرِدُ الأدلة العلمية الداعمة لكل نتيجة رئيسية في فصول التقرير الأساس، ويُشار إليها بين أقواس معقوفة {}. تستند كل نتيجة إلى تقييم الأدلة ودرجة الاتفاق. يتم التعبير عن مستوى الثقة باستخدام خمس صفات: منخفضة جدًا أو منخفضة أو متوسطة أو عالية أو عالية جدًا، وتكون الكتابة بالخط المائل، على سبيل المثال، ثقة متوسطة. تم استخدام المصطلحات التالية للإشارة إلى الاحتمال المقدر لنتيجة أو محصلة: محتمل بشكل مؤكد تقريبًا بنسبة 99-100%؛ محتمل جدًا بنسبة 90-100% ؛ محتمل بنسبة 66-100% ؛ محتمل تقريبًا بنسبة 33-66% ؛ غير مرجح بنسبة 0-33% ؛ غير مرجح جدًا بنسبة 0-10%؛ وغير مرجح بشكل استثنائي بنسبة 0-1% . يتم أيضًا استخدام مصطلحات إضافية (من المحتمل جدًا 95-100% ؛ على الأرجح 50-100% <؛ ومن غير المرجح للغاية 0-5% عند الاقتضاء. يتم تدوين الاحتمال المقدّر بخط مائل، على سبيل المثال، من المحتمل جدًا.



فرض ضغوط إضافية على مجتمعاتها التي تعاني أصلًا من الضغوط. {1.1، 5.1}

A.1.4 تتعدد الأسباب التي تدفع الأفراد أو المجتمعات بأكملها إلى الهجرة ومغادرة أوطانهم. فالتغيرات المفاجئة أو المستمرة في الظروف البيئية، بما في ذلك الظواهر المتطرفة وما يترتب عليها من آثار، وانعكاساتها على سبل العيش وتوافر الموارد الأساسية (مثل المياه والغذاء)، تُعد من المحركات المهمة للهجرة، ولا سيما للنزوح الداخلي (مستوى ثقة متوسط إلى عالي). (انظر أيضًا القسم D.1) {1.1}

A.1.5 تمثل النزاعات الناشئة أو القائمة، والتهديدات التي تطال الرفاه والسلامة البدنية للأفراد، عوامل مهمة تؤدي في الغالب إلى نزوح قسري ناتج عن النزاع. كما ينتقل الناس لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية أملًا في تحسين آفاقهم الاقتصادية ومستويات معيشتهم *(مستوى ثقة متوسط)*. (انظر أيضًا القسم C.1) {1.1، 5.1}

A.1.6 تشكل بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية حالة ذات أهمية خاصة في ما يتعلق بالنزوح الناجم عن النزاعات *(مستوى ثقة متوسط)*. {1.2}

A.2 الدوافع والأهداف

A.2.1 يسعى هذا التحليل إلى تعميق فهم العلاقات المعقّدة بين التغير البيئي والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال تحليل ديناميكياتها واتجاهاتها وأنماطها ومحركاتها وآثارها وفق منهج العلاقة الترابطية. ويهدف إلى بلورة تدابير سياساتية وحوكمية تقلل المعاناة، وتُحسّن تخصيص الموارد، وتدعم رفاه الأفراد والمجتمعات الذين يفكرون في مغادرة منازلهم، طوعًا أو قسرًا. كما يحدّد هذا التحليل الأبعاد السياساتية والثغرات والتحديات المرتبطة بالمهاجرين والهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط ويقيّمها. (انظر المقدمة)

A.2.2 إن الاعتماد المتبادل والروابط الكثيرة وآليات التغذية الراجعة بين التغير البيئي والنزاع والهجرة البشرية تجعل من الصعب للغاية إقامة علاقات كمية مقنعة وقابلة للتحقق فيما بينها. و يمثّل ذلك أحد التحديات المركزية في بناء فهم متكامل، وكذلك أمام تحديد توجيه السياسات والاستراتيجيات بدقة. وتُلتقط هذه الترابطات وتُحلَّل ضمن إطار علاقة التغير البيئي–النزاع–الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط. ويمثل التوصل إلى فهم أفضل وأكثر شمولًا لهذه العلاقة محور التركيز الجوهري لهذا التحليل. (انظر المقدمة)

B. العوامل المحرِّكة وآثارها في الهجرة

B.1 البيئة المتغيرة

B.1.1 تماشيًا مع الاتجاهات العالمية، شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط ارتفاعًا ملموسًا في درجات الحرارة خلال القرن الماضي، مع تسارع أوضح في المتوسط الحراري خلال العقود الأربعة الأخيرة، ولا سيما في الأجزاء الشرقية من الحوض. وقد ارتفعت حرارة جميع الأقاليم الفرعية المتوسطية بما يصل إلى 1.5 درجة مئوية أو أكثر، وفي بعض الحالات تجاوز الارتفاع 2 درجة مئوية منذ الحقبة السابقة للصناعة، وهو معدل يفوق بكثير المتوسط العالمي *(مستوى ثقة عالي)*. {2.4}

B.1.2 من المرجّح أن تشتد موجات الحرّ وفترات الجفاف في منطقة البحر الأبيض المتوسط في ظل مناخ أكثر دفئًا. وبالنسبة لموجات الحرّ، تُعد الزيادات في الشدة والتواتر والمدّة نتيجةً راسخة عبر مختلف السيناريوهات والنماذج والتعاريف. وقد جرى تحديد المنطقة أيضًا بوصفها بؤرةً عالمية للجفاف مستقبلاً، مع توقّع تزايد وتيرة الأحداث وشدتها. وعلى النقيض، فإن إسقاطات الهطولات الشديدة أقلّ رسوخًا، مع تباين أكبر بين النماذج، رغم أن أحداث هطول مطرية فردية قد تبلغ مستويات غير مسبوقة. ويمكن عزو الزيادات المرصودة في ظواهر الحرّ القصوى إلى التأثير البشري *(مستوى ثقة عالي)*. {2.4}

B.1.3 تؤثر الظواهر المتطرفة في رفاه مجتمعات البحر الأبيض المتوسط من خلال التسبب في خسائر بشرية ومادية وإحداث آثار كبيرة في النظم البيئية والزراعة وإنتاج الغذاء والموارد المائية. كما تطال قطاعات اجتماعية-اقتصادية مثل إنتاجية العمل، والنقل، وإنتاج الطاقة، والسياحة *(مستوى ثقة عالي)*. {2.4}

B.1.4 ارتفعت درجات حرارة سطح مياه البحر الأبيض المتوسط بنحو 1.5 درجة مئوية بين عامي 1982 و2018، مع احترار شديد بشكل خاص في البحر الأدرياتيكي وبحر إيجة والبحر الشامي. ويُعد ذلك من أسرع معدلات ارتفاع حرارة أسطح البحار. كما يتسبب التغير المناخي في زيادة شدة وتواتر موجات الحرّ البحرية *(مستوى ثقة متوسط)*، مع عواقب بيئية كبيرة تشمل مخاطر انقراض الأنواع وتبدّل توزيعها *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.5.1}

B.1.5 تُعد الاتجاهات المستقبلية المتوقعة للهطولات أقل موثوقية من إسقاطات درجات الحرارة في البحر الأبيض المتوسط، الذي يتسم بتقلب كبير في معدلات الأمطار بين عام وآخر. ورغم صعوبة رصد اتجاهات طويلة الأمد في الهطول المطري، فإن ثمة أدلة واضحة على التحول نحو ظروف أكثر جفافًا في شرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك في شمال غرب إفريقيا خلال القرن الحالي، مدفوعًا بزيادة التبخّر-النتح *(مستوى ثقة متوسط)*. {2.4}

B.1.6 يشكّل الجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي الناجم عن الأنشطة البشرية أخطارًا بيئية مهمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد تفضي هذه العوامل إلى أشكال أكثر ديمومة من الهجرة القسرية *(مستوى ثقة متوسط)*. {5.2.1}

B.2 آثار التغيرات البيئية

B.2.1 توافر المياه وأمنها المائي

B.2.1.1 يُعد شحّ المياه حالةً سائدة في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وتختلف الموارد المائية المتاحة للفرد

اختلافًا كبيرًا بين هذه البلدان. غير أن جميع بلدان الجنوب والشرق تعاني من شحّ المياه (أي أقل من 500 متر مكعب للفرد سنويًا) أو من الإجهاد المائي (water stress) (أي ما بين 500 و1000 متر مكعب للفرد سنويًا). ومن المرجح أن تؤدي التغيرات الجارية والمتوقعة في الظروف المناخية إلى تفاقم هذا التحدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي يُتوقع أن تصبح «بؤرة جفاف» عالمية. ويبلغ متوسط إجمالي الموارد المائية المتجددة السنوية للفرد نحو 629 مترًا مكعبًا في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وهو رقم يقع ضمن حدود الإجهاد المائي البالغة 500–1000 متر مكعب للفرد سنويًا. غير أن التوزيع الجغرافي لتوافر المياه يختلف اختلافًا كبيرًا بين البلدان المتوسطية، نظرًا إلى أن بلدان غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط تتميز بمعدلات هطول أمطار أعلى بكثير مقارنة ببلدان الجنوب والشرق من الحوض *(مستوى ثقة عالي)*. {3.1.1}

B.2.1.2 بشكل متوسط، تمثل الزراعة المروية المستهلك الأكبر (76٪-79٪) لموارد المياه القليلة المتاحة في بلدان شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، في حين يشكل الاستهلاك المنزلي والصناعي نسبة 4٪-13٪ و6٪-20٪ على التوالي. وسيترتب على الانخفاض المتوقع في كميات المياه المتاحة للري آثار مباشرة على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في بعض البلدان المتوسطية، ولا سيما إذا لم تُعتمد الحلول المناسبة (مثل الري الذكي، وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، وغيرها). كما قد يسهم تراجع كميات المياه المخصصة للنظم البيئية في تسارع التصحر في المناطق شبه القاحلة والقاحلة من الحوض. ومن المرجح أن يؤدي كلا الأثرين إلى زيادة الضغوط على المجتمعات المحلية، وقد يفضيان إلى هجرة قسرية داخل الحدود الوطنية وخارجها *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.1.2}

B.2.2 الأمن الغذائي

B.2.2.1 من المتوقع أن يترتب على ارتفاع مستوى سطح البحر في البحر الأبيض المتوسط عواقب سلبية على المجتمعات الساحلية والزراعة القريبة من السواحل، كما في دلتا النيل مثلًا، مع تأثيرات مباشرة على الأمن الغذائي الإقليمي. وإن ازدياد ارتفاع درجات الحرارة واتساع نطاق الجفاف في مختلف أنحاء المنطقة، مقترنًا بتدهور خصوبة التربة وتفاقم شحّ المياه، سيؤدي إلى تراجع الإنتاج ويهدد الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.2.1}

B.2.2.2 ستخلف الزيادة في حرارة المياه وتواتر موجات الحرّ البحرية آثارًا سلبية على النظم البيئية البحرية ومصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط. وبحلول عام 2050، يُتوقع أن ينقرض أكثر من 20٪ من الأسماك والكائنات البحرية اللافقارية القابلة للاستغلال الاقتصادي في المنطقة. كما أن تراجع الكميات المصطاده وانخفاض إيرادات قطاع الصيد، إلى جانب عوامل التغير غير المناخية، سيزيدان من المخاطر المحدقة بالأمن الغذائي في حوض البحر الأبيض المتوسط كله، مع توقّع أن تواجه بلدان جنوب وشرق المتوسط التحديات الأكبر *(مستوى ثقة عالي)*. {3.2.1}

B.2.3 صحة الإنسان

B.2.3.1 ستخلف التغيرات البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط آثارًا سلبية على الصحة العامة، كما ستؤثر في صحة السكان المهاجرين. وتشمل هذه الآثار، على سبيل المثال، ازدياد أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب، وظهور أمراض جديدة تنقلها النواقل الحشرية، وأمراض مرتبطة بالمياه والغذاء *(مستوى ثقة عالي)*. {3.3.2}

B.2.3.2 إن نشوب النزاعات السياسية القائمة أو تفاقمها، نتيجة عدم الاستقرار السياسي أو التنافس داخل الدول أو فيما بينها، ستكون له عواقب سلبية على صحة الفئات السكانية المعنية. وقد يفضي ذلك إلى اضطرار المجتمعات إلى مغادرة أوطانها، مما يترك بدوره آثارًا عميقة في صحة الفئات المهاجرة والسكان الأصليين على حد سواء *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.3}

B.2.3.3 يعاني معظم المهاجرين واللاجئين من مستويات مرتفعة على نحو غير اعتيادي من الفقر والمشقة ورداءة ظروف المعيشة في البلدان التي يهاجرون إليها. ويشمل ذلك السكن غير اللائق، ورداءة نوعية الغذاء والمياه، وعدم كفاية مرافق الرعاية الصحية. كما أن الأوضاع الهشّة السائدة على طرق الهجرة وفي مخيمات اللاجئين، مقرونةً بتدهور البيئة مثل تدهور الأراضي، وانعدام الأمن الغذائي، وتلوث المياه، فضلًا عن الأحداث الناجمة عن التغير البيئي، تزيد من هشاشة صحة المهاجرين. ويُعد محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عاملًا محددًا رئيسيًا لصحة المهاجرين، إذ كثيرًا ما تكون النظم الصحية الوطنية أو المحلية غير مؤهلة لمواجهة هذه التحديات. كما باتت الصحة النفسية المتدهورة تشكل، وبنحو متزايد، إحدى النتائج الصحية البارزة للتغير البيئي والنزاع والهجرة *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.3.1}

B.2.3.4 وفي حين تؤدي التغيرات المناخية والبيئية والنزاعات والهجرة – إلى جانب عوامل أخرى – إلى آثار سلبية على الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية عمومًا، فإن بعض الفئات السكانية أكثر هشاشة من غيرها. ويشمل ذلك كبار السن، والمصابين بأمراض مزمنة، والعاملين في الهواء الطلق، والفئات المحرومة اقتصاديًا، بمن فيهم من يعانون فقر الطاقة أو الغذاء أو المياه *(مستوى ثقة عالي)*. {3.3.3}

B.2.4 المنطقة الساحلية

B.2.4.1 تتعدد آثار التغيرات البيئية في المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. فارتفاع مستوى سطح البحر سيعزز تسرّب مياه البحر المالحة إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية، مما سيعرّض إمدادات المياه العذبة للزراعة والاستهلاك البشري للخطر. كما أن تزايد استخراج المياه الجوفية بفعل الأنشطة البشرية يسرّع من هبوط نظم الدلتا ويفاقم تعرّض

السكان لخطر الفيضانات. وغالبًا ما تدعم نظم الدلتا هذه أنشطةً اجتماعية-اقتصادية مهمة للمجتمعات المحلية. كذلك سيؤدي الارتفاع المتوسط لمستوى سطح البحر إلى تفاقم التراجع القائم للشواطئ في البحر الأبيض المتوسط. وستتضاعف معدلات تآكل الشواطئ الناتجة عن هذا الارتفاع أثناء العواصف المؤقتة *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.4.1}

B.2.4.2 تتمتع المنطقة الساحلية المتوسطية بكثافة سكانية عالية، إذ يعيش أكثر من ثلث إجمالي سكان البحر الأبيض المتوسط، أي نحو 155 مليون نسمة، على مسافة لا تتجاوز 20 كيلومترًا من الساحل. واعتبارًا من عام 2010، كان نحو 10٪ من هؤلاء السكان، أي قرابة 47 مليون شخص، يقيمون في مناطق لا يزيد ارتفاعها على 10 أمتار فوق مستوى سطح البحر (المعروفة باسم «المناطق الساحلية منخفضة الارتفاع») *(مستوى ثقة عالي)*. ويبدو تركّز السكان في المناطق الساحلية أكثر وضوحًا حاليًا في غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى الساحل الغربي للبحر الأدرياتيكي، وعلى الساحل الشرقي لمنطقة بحر إيجة والبحر الشامي، وفي دلتا النيل. {3.4.2}

B.2.4.3 تعتمد آثار التغير البيئي المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر اعتمادًا كبيرًا على مستوى التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمعات الساحلية، بما في ذلك جوانب مثل النمو السكاني، والتوسع العمراني، وتطوير البنى التحتية الحيوية. غير أنه نادرًا ما جرى استقصاء العلاقات الملموسة بين هذه العوامل في الأبحاث الحديثة. فالدراسات الحالية تركز أساسًا على الجوانب الفيزيائية الحيوية لارتفاع مستوى البحر، مع إغفال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. ويُعد تحقيق فهم أشمل لهذه العلاقات أمرًا حاسمًا لتطوير استراتيجيات تكيّف فعّالة وضمان نتائج عادلة للمجتمعات الساحلية. وتُظهر التغذية الراجعة (feedback) بين التغير البيئي والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في المناطق الساحلية إمكانات عالية لاندلاع النزاعات وللهجرة في المنطقة. إذ يمكن لارتفاع مستوى البحر أن يعطّل سبل العيش، ويتلف البنى التحتية، ويؤدي إلى تآكل الأراضي، مما يفضي إلى ضائقة اقتصادية واضطرابات اجتماعية. وفي المقابل، قد تعيق هذه العوامل الاجتماعية-الاقتصادية الوصول إلى الموارد وتحد من خيارات التكيّف مع ارتفاع مستوى سطح البحر *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.4.3}

B.2.5 النظم البيئية

B.2.5.1 في ظل التغير البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، يُتوقع أن يؤثر ازدياد الجفاف والإجهاد الحراري سلبًا في النظم البيئية البرية والبحرية في مختلف أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط. ففي النظم البيئية الغابيّة، يُرجَّح أن يؤدي ذلك إلى زيادة في تواتر وشدة حرائق الغابات، وإلى ارتفاع قابلية التعرّض للآفات. وبالتالي، يُتوقع أن تعيق الأضرار الناجمة عن ذلك تقديم خدمات النظم البيئية التي تؤديها الغابات في المنطقة المتوسطية برمتها. أما في النظم البيئية للمياه العذبة، فسيؤدي التغير المناخي إلى انخفاض معدلات الهطول وازدياد معدلات التبخر، وبالتالي إلى تراجع توافر المياه. وسيُفضي ذلك إلى الجفاف المؤقت أو الدائم للبحيرات والبرك، وإلى انخفاض الجريان في الأنهار المتقطعة والجداول الموسمية *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.5.1}

B.2.5.2 إن ارتفاع درجات حرارة سطح البحر وتزايد موجات الحرّ البحرية في البحر الأبيض المتوسط يزيدان من مخاطر اضطراب السلسلة الغذائية البحرية وتراجع التنوع الحيوي على نحوٍ ملحوظ. وقد تأكدت هذه المخاطر كذلك من خلال تراجع كميات المصيد، كما سُجّل ذلك بالفعل في عموم المنطقة مقارنة بفترة الثمانينيات والتسعينيات، مما يهدد قطاع الصيد في البحر الأبيض المتوسط بصورة متزايدة. كما يُتوقع أن يزداد ظهور واجتياح أنواع استوائية غازية جديدة في المنطقة مع ارتفاع درجات الحرارة، بما يخلّف آثارًا سلبية في النظم البيئية البحرية، وفي تجمعات الأسماك، وفي الأوضاع الاقتصادية لقطاع الصيد *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.5.2}

B.2.5.3 إن التدهور الناتج عن التغير البيئي في حالة النظم البيئية للمياه العذبة والسواحل والبحار والأنظمة البرية في البحر الأبيض المتوسط يتفاقم بفعل أنشطة بشرية إضافية، ولا سيما المرتبطة بالزراعة المكثفة، وتطور الصناعة، والنقل، واستغلال المصايد. وتؤدي هذه العمليات إلى تراجع في توفير عدد من خدمات النظم البيئية، ومن ثمّ إلى آثار سلبية على رفاه الإنسان. وبناءً على شدة التأثيرات، وقدرات البيئات والمجتمعات على التكيّف، وإمكانات تنويع سبل العيش، فإن هذه الاتجاهات قد تسفر عن أشكال دائمة من النزوح عندما يُجبَر الناس على البحث عن فرص بديلة للعيش *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.5.3}

B.2.6 الطاقة

B.2.6.1 قد تؤثر الظروف الجوية المتطرفة، فضلًا عن العمليات الأخرى المرتبطة بالتغير المناخي مثل الظواهر البطيئة الظهور، في عمليات إنتاج الطاقة التقليدية والمتجددة. وستضطر محطات توليد الكهرباء المبردة بالمياه إلى التكيّف للعمل في نطاقات حرارية مختلفة مع انخفاض في كفاءتها، كما قد تعاني محطات الطاقة الكهرومائية من نقص في المياه. ومن المتوقع كذلك أن يطال التغير البيئي شبكات الكهرباء، مثل الكابلات الهوائية وأعمدة النقل، فضلًا عن نقل الوقود التقليدي. {3.6}

B.2.6.2 سيؤثر التغير المناخي بشكل خاص في ظروف المعيشة على المستويين المحلي والإقليمي، وسيؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تبريد الأماكن، وما يرافق ذلك من ارتفاع في الطلب على الكهرباء. وقد يفضي تراجع أمن الطاقة لشريحة كبيرة من السكان في منطقة معينة وللمجتمعات المحلية إلى تدهور ظروف المعيشة وحدوث هجرة قسرية *(مستوى ثقة متوسط)*. {3.6}

B.2.7 التفاعلات بين القطاعات

B.2.7.1 يؤثر التغير البيئي والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية مثل النمو السكاني والتحضر في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك توافر المياه، وإنتاج الغذاء، والنظم البيئية، والمنطقة الساحلية، والصحة العامة، وقطاع الطاقة، بطرائق متعددة. وتترابط هذه الآثار ترابطًا وثيقًا، ومن ثمّ تشكل منظومة معقدة من الضغوط البيئية والاجتماعية-الاقتصادية التي قد تفضي إلى زيادة النزاعات والهجرة *(مستوى ثقة عالي)*. {الشكل ES1} {3.7}

C. معلومات أساسية عن الهجرة

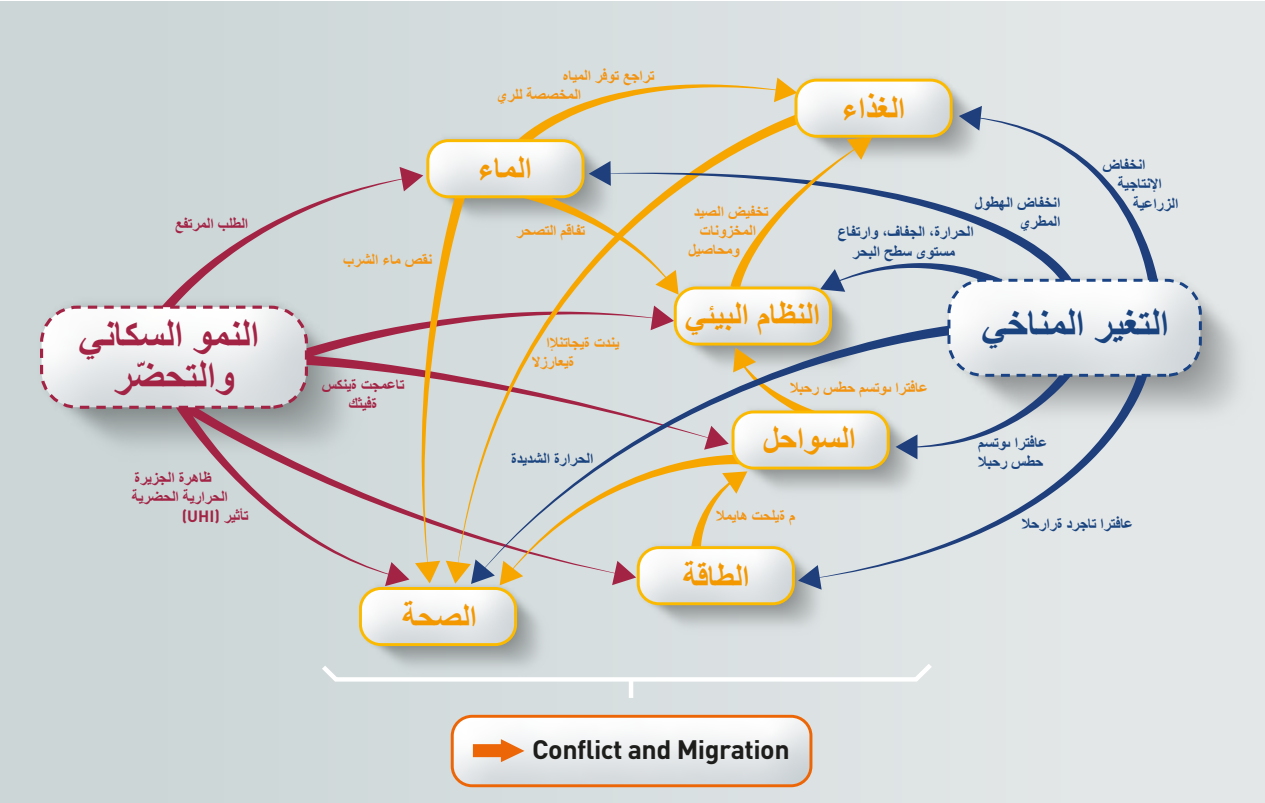
C.1 أشكال الهجرة

C.1.1 تتم حركة البشر والهجرة عبر ثلاثة أبعاد: (1) قرار الانتقال يمتد على طيف من الانتقال الطوعي الكامل إلى القسري (الإجباري)؛ (2) البعد المكاني، من حيث المسافة التي يقطعها المهاجرون داخل بلدانهم أو الحدود التي يعبرونها؛ و(3) مدة الإقامة بعيدًا عن موطنهم الأصلي، سواء كانت موسمية أو مؤقتة أو دائمة. {2.1.1}

C.1.2 يُعد تفكيك الحركة على خطٍّ متصل يمتد من الطوعية إلى القسرية أمرًا معقّدًا. ويتطلب ذلك تحديد درجة الضغوط التي يتعرض لها الأفراد أو الأسر نتيجة تغيّر الظروف، وكذلك مدى الحرية في اتخاذ قرار الانتقال. وتشمل المصطلحات المرتبطة عادة بالهجرة البيئية والمناخية: الهجرة الناجمة عن البيئة، والهجرة الناجمة عن التغير المناخي، والمهاجرون المناخيون، واللاجئون البيئيون، والنزوح المناخي، وهجرة الشدّة، واللاجئون المناخيون. {2.1.1}

C.1.3 ومن حيث النطاقات المكانية للهجرة، يُميَّز بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية[10]. فالهجرة الداخلية تشير إلى تغيير محل الإقامة داخل الحدود الوطنية، على سبيل المثال، بين المناطق، أو المحافظات، أو المدن، أو البلديات. أما الهجرة الخارجية فتعني تغيير محل الإقامة عبر الحدود الوطنية. ويمكن تصنيف المهاجرين الدوليين على نحو أدق إلى مهاجرين نظاميين ينتقلون بإذن من دولة الاستقبال، ومهاجرين غير نظاميين ينتقلون دون إذن، ولاجئين يعبرون الحدود الدولية هربًا من الاضطهاد. {2.1.1}

C.1.4 ومن حيث مدة الإقامة في المنطقة أو البلد المضيف، ينبغي التمييز بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة والموسمية. وفي سياق التغير المناخي، يميّز مؤتمر الأطراف (COP) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بين ثلاثة أنماط للحركة البشرية: الهجرة، وهي في الغالب طوعية؛ والنزوح، وهو في الغالب قسري؛ وإعادة التوطين



الشكل ES1 | الروابط بين التغير المناخي والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية وتبعاتها على القطاعات المختلفة. يهدف الشكل إلى عرضٍ كيفي لبعض الروابط بين عناصر العلاقة الترابطية بين التغير البيئي والهجرة والنزاع، وبين القطاعات التي تناولها التقرير بالتقييم. {الشكل 3.11 في القسم 3.7}

10 على الرغم من شيوع استخدام مصطلح «الهجرة الدولية»، فإن المصطلح المعتمد في هذا التقرير هو «الهجرة الخارجية».



المُخطط لها، وقد تكون طوعية أو قسرية بحسب الظروف. {2.1.1}

C.1.5 في سياق التغير البيئي، يتزايد التركيز على مفهوم «السكان العالقين»، في إشارة إلى الأفراد الذين يرغبون في الانتقال لكنهم يواجهون قيودًا تمنعهم من ذلك. وعلى النقيض، هناك من يُعدّون «ساكنين طوعًا»، أي يختارون البقاء في أماكنهم الحالية رغم الآثار السلبية للتغير البيئي، لأسباب مثل الارتباط القوي بالمكان أو دوافع ثقافية. {5.1.1}

C.1.6 تشمل الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط أفرادًا من إفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من (غرب) آسيا، فضلًا عن تنقلات بين بلدان جنوب أوروبا المطلة على المتوسط في الغالب. وتُوصَف هذه التدفقات وتُصنّف عادةً ضمن «مسارات الهجرة» (الشكل ES2) {2.2.1.1}، على النحو الآتي:

- مسار غرب إفريقيا وغرب المتوسط: من المغرب وموريتانيا والسنغال وغامبيا نحو جزر الكناري وإسبانيا القارية، ويشمل أيضًا الطرق البرية إلى مليلة وسبتة.
- مسار وسط المتوسط: من شمال إفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا ومالطا.
- مسار شرق المتوسط والبلقان: في الغالب من أفغانستان والعراق وباكستان وفلسطين والصومال وسوريا وتركيا إلى بلغاريا وقبرص واليونان.
- مسار شرق إفريقيا: من شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى اليونان وإيطاليا.

C.2 الهجرة بوصفها استراتيجية للتكيّف

C.2.1 تُعد الهجرة استراتيجية للتكيّف تُسهم في تقليل مخاطر الضغوط المناخية وغير المناخية وتبعاتها على السكان عندما تكون طوعية وآمنة ومنظمة. وتُمارَس هذه الاستراتيجية على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. وفي النظم الساحلية، جرى تحديد مسارات تكيّف مختلفة للتمييز بين التكيّف المستدام وغير المستدام مع التغير البيئي *(مستوى ثقة متوسط)*. {6.1.1}

C.2.2 قد تصبح بعض مسارات التكيّف غير مجدية، بل عكسية الأثر، عندما تؤدي الممارسات أو العمليات إلى جعل الناس أكثر عرضة للتأثر بالتغير البيئي بدلًا من تقليل هشاشتهم. ويكتسب هذا الخطر أهمية خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في حالات النزوح والهجرة القسرية *(مستوى ثقة متوسط)*. {6.1.1}

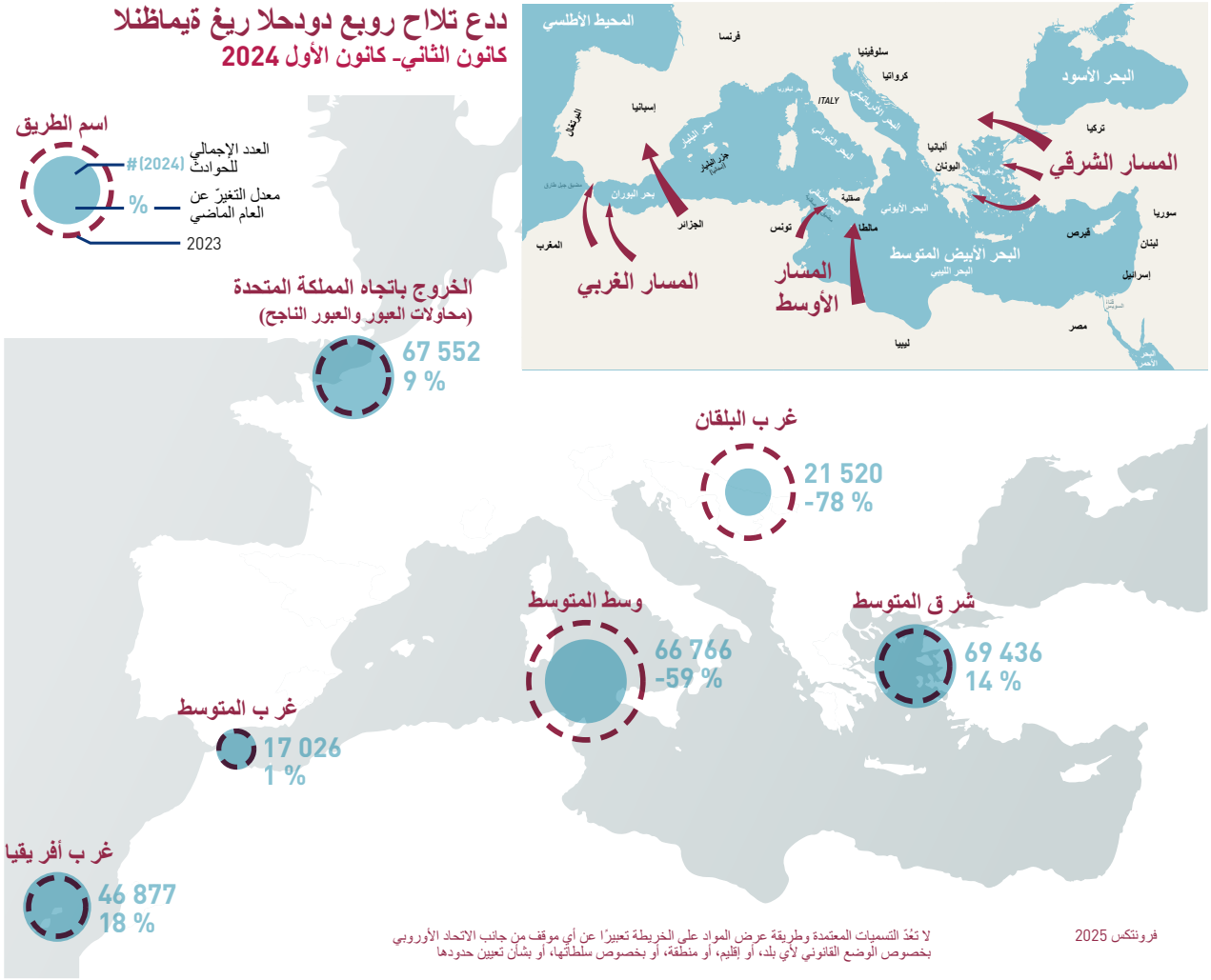
D. ترابط التغير البيئي والهجرة والنزاع

D.1 التغير البيئي والهجرة

D.1.1 إن الروابط بين تبدل الظروف البيئية والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط معقّدة وغير خطية. وحتى الآن، لا يوفر أي إطار نظري واحد فهمًا شاملًا لدور البيئة في الهجرة البشرية. كما أن الصلات بين التغيرات البيئية والهجرة شديدة الارتباط بالسياق المحلي، ومتأثرة بقوة بالأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية المحلية، فضلًا عن ضغوط مرافقة أخرى *(مستوى ثقة عالي)*.{5.1.1}

D.1.2 وفقًا لإطار فورسايت (Foresight) لعام 2011، يتأثر قرار الهجرة بخمس فئات رئيسية من العوامل الدافعة، هي: العوامل البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، والسياسية، والتي تشكل عوامل المستوى الكلي. {الشكل ES3} {5.1.1}

D.1.3 لا تتشكل قرارات الهجرة فقط بفعل التفاعل المعقّد للمحددات على المستوى الكلّي، بل أيضًا بفعل عوامل وسيطة على المستوى المتوسط، مثل الشبكات الاجتماعية، والأطر القانونية، والتكنولوجيا، فضلًا عن الخصائص الفردية وخصائص الأسر، بما في ذلك السنّ، والنوع الاجتماعي، والتعليم، والثروة. {5.3; 5.2}



الشكل ES2 | عدد عمليات عبور الحدود غير النظامية من قبل المهاجرين في عام 2024 عبر مسارات غرب المتوسط ووسطه وشرقه، فضلًا عن تحركات هجرة أخرى داخل أوروبا. المصدر: وكالة فرونتكس (FRONTEX)[11] ؛ ويُظهر الملحق (أعلى اليمين) بصورة تخطيطية أهم مسارات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط؛ المصدر: معهد سياسات الهجرة (Migration Policy Institute)[12]. {1.1, Figure 1.1}

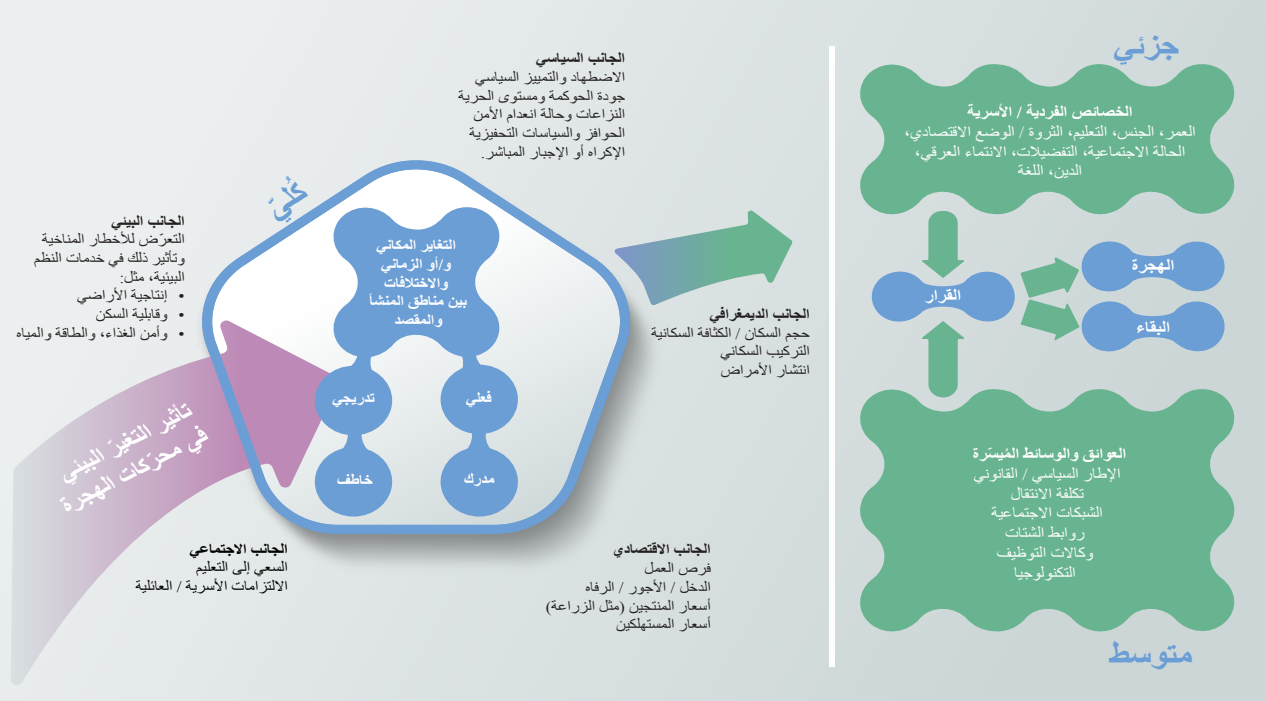
11. https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/migratory-routes/migratory-routes
12. https://www.migrationpolicy.org/article/asylum-seeker-and-migrant-flows-mediterranean-adapt-rapidly-changing-conditions

D.1.3.1 إن تعقيد القضايا المطروحة، إلى جانب نقص البيانات الكافية، يصعّب إجراء تقييم تجريبي دقيق لتأثيرات البيئة في الهجرة والتنبؤ بالحركية المستقبلية في ظل التغير البيئي. وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود روابط دقيقة ومتداخلة بين التغيرات البيئية والمناخية والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما تلعب الأشكال المحددة لهذه التغيرات، أي الأحداث البطيئة الظهور مقابل الأحداث المفاجئة[13] ، أو آثار الضغوط التراكمية، دورًا حاسمًا في استجابة السكان المتأثرين. وتؤدي درجة هشاشة كل فئة أو مجتمع دورًا جوهريًا في تشكيل آثار التغير البيئي. وغالبًا ما يبقى جزء كبير من السكان المتأثرين غير متحركين؛ بعضهم لعدم رغبتهم في المغادرة، وآخرون لافتقارهم إلى الموارد اللازمة للانتقال، مما يفضي إلى احتمال الوقوع في «الاحتجاز المكاني» *(مستوى ثقة متوسط)*. {انظر أيضا القسم C.1} {5.1.1}

D.1.3.2 تشمل الأدلة التجريبية على الهجرة البيئية على المستوى الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط مناطق شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، حيث يشكل الجفاف وعمليات التصحر، إلى جانب ما ينتج عنها من تدهور الأراضي،عوامل مخاطر جسيمة، ولا سيما في المناطق الجافة في شمال إفريقيا *(مستوى ثقة متوسط)*.{5.2.1}

D.1.3.3 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، تشكّل النزاعات والعنف الأسباب المباشرة للنزوح. ورغم الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة بين التغير البيئي والنزاعات، فإن الفرضية القائلة بأن التغير البيئي يسهم مباشرة في عدم الاستقرار لا تدعمها المعلومات المتاحة حاليًا. بل تعمل العوامل البيئية بوصفها ضغوطًا إضافية ضمن سياقات اجتماعية-سياسية أوسع، حيث تسهم أوضاع مثل الفقر، والتحديات المؤسساتية، وقدرات الدولة، في زعزعة الاستقرار. ويبرز ذلك حقيقة أن المحركات الغالبة المؤدية إلى النزاعات هي التوترات الاجتماعية-السياسية القائمة. وقد تفضي التغيرات البيئية والمخاطر المستقبلية إلى زيادة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، ما قد يساهم في مزيد من زعزعة استقرار المنطقة ويدفع إلى موجات هجرة واسعة النطاق إلى الخارج *(مستوى ثقة متوسط)*.{5.2.2}

D.1.3.4 في جنوب شرق أوروبا ومنطقة البلقان، يُتوقع أن تحدث التغيرات البيئية آثارًا كبيرة على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وهو ما قد يزيد كلًا من الهجرة الداخلية والخارجية. وتشمل العوامل المهمة في هذا السياق فترات الجفاف الطويلة، وتزايد حرائق الغابات وتدهور الأراضي، وأحداث الهطول الغزير والفيضانات *(مستوى ثقة عالي)*. {5.2.3}



الشكل ES3 | تمثيل تخطيطي لإطار المفاهيم يبيّن «محركات» الهجرة وتأثير التغير البيئي. المصدر: فورسايت (Foresight)، الهجرة والتغير البيئي العالمي لعام 2011[14]. {5.1.1}

13. Migration and global environmental change: future challenges and opportunities - GOV.UK

14. على الرغم من استخدام مصطلح «الأحداث السريعة الظهور» في بعض مواضع هذا التقرير، فإن المصطلح المفضّل هو «الأحداث المفاجئة». وتمثّل «الأحداث المفاجئة» فئة فرعية من «الأحداث السريعة الظهور»، إذ تقع ضمن إطارٍ زمني أقصر بكثير يمتد من سنوات إلى بضعة عقود، وهو أنسب من الأطر الزمنية الأطول الممتدة من عقود إلى عدة قرون المرتبطة بمصطلح «الأحداث السريعة الظهور».

D.1.3.5 لا تقتصر أهمية العوامل المناخية والبيئية على الحركة داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل يمكن أن تسهم أيضًا في تشكيل أنماط الهجرة إلى المنطقة ذاتها *(مستوى ثقة عالي)*. {5.3.2}

D.2 التغير البيئي والنزاعات

D.2.1 تُعد منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك جنوب أوروبا وأجزاء واسعة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، تاريخيًا بؤرةً للنزاعات الجيوسياسية عند ملتقى ثلاث قارات، أوروبا وإفريقيا وآسيا. وتعمل التغيرات البيئية بوصفها «مضاعِفًا للمخاطر»، متداخلةً مع الأبعاد الجيوسياسية للمنطقة، بما يفرض ضغوطًا إضافية على البنى التحتية الحيوية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة في الإقليم *(مستوى ثقة متوسط)*. {4.1}

D.2.2 إن الأبحاث حول الروابط بين الظروف البيئية والنزاعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط محدودة وأفضت إلى نتائج متباينة. فكثيرًا ما يُربط شحّ المياه (وما قد ينجم عنه من نزاعات) بالتقلبات البيئية والتغير البيئي، لكن دوافعه قد تكون بصورة أكبر هي الضغط السكاني، والإنتاجية الزراعية، والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، قد تسهم التغيرات البيئية في زيادة العنف بين الجماعات، مثل النزاعات بين الرعاة والمزارعين، أو بين جماعات الرعاة أنفسهم، من خلال تأثيرها في استراتيجيات التكيّف المتعلقة بالحصول على المياه والمرعى. ويخلص فحص الروابط بين الظواهر الجوية المتطرفة، مثل العواصف والفيضانات أو الجفاف، والنزاعات، إلى أن وجود علاقة مباشرة بين هذه الأحداث والنزاعات المسلحة ما يزال موضع جدل. وتشير الدراسات التي تبحث في إمكانية زيادة الأحداث المناخية لاحتمال نشوب نزاعات بين الدول عبر تقليص إمدادات المياه في أحواض الأنهار العابرة للحدود إلى أن تراجع الموارد المائية المشتركة لا يؤدي بالضرورة إلى نزاعات مسلحة أو حروب. غير أن التغير البيئي قد يسهم في نشوء توترات وتهديدات وحتى بعض حلقات العنف بين المجتمعات المحلية والدول المشاطئة للأنهار. وتبين نتائج دراسات عدة أن التغيرات البيئية قد تؤدي إما إلى زيادة النزاعات بين الدول أو إلى تعزيز التعاون، بحسب قدرة الأطر المؤسسية القائمة على استيعاب هذه التغيرات *(مستوى ثقة متوسط)*. {4.2}

D.2.3 وعلى الرغم من بقاء الأدلة الحالية على الروابط السببية المباشرة محل نقاش، فإن التغير المناخي المستقبلي قد يفاقم مخاطر النزاع، وإن كانت التوقعات محاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين. وبسبب القيود المنهجية ونقص البيانات، لا تستطيع إسقاطات النزاعات على المدى الطويل إدماج التعقيد وحلقات التغذية الراجعة (feedback loops) التي تميز العلاقة بين البيئة والنزاع *(مستوى ثقة متوسط)*. وقد تؤدي فرضيات النماذج المبسطة إلى تشويه تقديرات مخاطر النزاع، وفي بعض الحالات إلى التقليل منها. {4.3}



D.2.4 تُسهم النزاعات في قرارات الهجرة. وتخلص غالبية الأبحاث الخاصة بالهجرة القسرية إلى أن النزوح يُعد نتيجة واضحة لنشوب النزاعات أو استمرارها، إذ يدفع السكان المحليين إلى إدراك مستويات لا تُحتمل من التهديد للأمن والرفاه، فلا يبقى أمامهم خيار سوى مغادرة منازلهم. كما يمكن للنزاعات أن تؤثر بشكل غير مباشر في الهجرة من خلال تقليص الفرص الاقتصادية. وأمام احتمالات مواجهة دخل غير كافٍ، يختار كثير من الأفراد أو الأسر الانتقال. ومن ثمّ، تُعد انعدام السلامة البدنية والاقتصادية من أقوى محركات الهجرة الناجمة عن النزاعات، لأنها توفر الدافع والفرصة معًا *(مستوى ثقة عالي)*. {4.4}

D.3 الهشاشة والتكيّف في الحلقة المفرغة

D.3.1 تؤدي التغيرات في الظروف البيئية، إلى جانب النزاعات الجارية أو الناشئة، إلى زيادة هشاشة المجتمعات تجاه الأخطار البيئية المستقبلية. وتخلّف النزاعات آثارًا ضارّة متعددة على التنمية المجتمعية، وقد تضخّم بذلك المخاطر البيئية والهشاشات عبر مستويات مؤسساتية وزمنية متعدّدة. وتشكل ثلاث عمليات مترابطة «حلقة مفرغة» تُقحم المجتمعات المتأثرة في بنية من العنف والهشاشة وآثار التغير البيئي (الشكل ES4):

1. تحدد هشاشة المجتمع مستوى المخاطر الناجمة عن الأخطار البيئية والتغير المناخي.
2. تؤدي آثار التغير البيئي إلى زيادة مخاطر النزاعات المسلحة.
3. تفضي النزاعات المسلحة إلى تعاظم الهشاشة تجاه الأخطار البيئية المستقبلية.

وعلى نحوٍ أعمّ، يمكن الاستنتاج أنه من المرجح أن تُفاقم الآثار المركّبة للنزاعات والأخطار البيئية هشاشة المجتمعات المعرّضة. وقد يقود ذلك إلى سلسلة من المخاطر المعتمدة زمانيًا ومكانيًا، التي قد تتعاضد فيما بينها وتزيد هشاشة

المجتمعات في مواجهة الأخطار المستقبلية *(مستوى ثقة متوسط)*. {4.5}

D.3.2 يمكن لخطط ومبادرات التكيّف الفعّالة أن تساعد في تقليل مخاطر النزاع من خلال الحد من آثار التغيرات البيئية على الموارد الطبيعية، وأمن الغذاء والمياه، وسبل العيش، والاستقرار الاقتصادي. وقد تسهم سياسات التكيّف والتخفيف في خفض إمكانات النزاع الناجمة عن التقلّبات المناخية والتغير البيئي، غير أنها تنطوي أيضًا على مخاطر الآثار السلبية غير المقصودة التي ينبغي التنبّه إليها ومعالجتها مسبقًا.

ويمكن لمبادرات التكيّف البيئي أن تعزّز التعاون بين الدول، لكنها قد ترفع في الوقت ذاته مخاطر النزاع فيما بينها إذا أسيء تصميمها أو لم تُؤخذ المصالح المتنافسة والحساسة في الاعتبار على نحوٍ كافٍ. وعلى سبيل المثال، قد تؤثر مشروعات البنية التحتية، مثل السدود أو الحواجز المائية، في العلاقات بين دول المنبع ودول المصب، كما هو الحال في حوض نهر النيل، حيث وقعت تفاعلات تعاونية وأخرى تصادمية *(مستوى ثقة متوسط)*. (انظر أيضًا القسم C.2) {4.5}

D.4 التغير البيئي – الهجرة – النزاعات

D.4.1 لا تدعم الأدلة الحالية وجود رابط سببي مباشر قوي بين التغير البيئي والنزاع والهجرة. ويُعد غياب هياكل حوكمة منسقة وداعمة للهجرة والتكيّف عاملًا رئيسيًا في تشكيل العلاقات بين الأخطار البيئية، وآثار التغير البيئي، والنزاع، والهجرة. وفي حين تعمل التفاعلات والديناميكيات التي تعيق السياسات الفعّالة على مستويات متعددة، فإن آليات الاستجابة الأكثر صلة وفاعلية تتمثل في تدابير قائمة على المجتمع المحلي وخصوصيات المكان *(مستوى ثقة متوسط)*. {6.1}

D.4.2 في حين تُناقَش الهجرة بشكل متزايد بوصفها شكلًا من أشكال التكيّف مع التغير البيئي، تُبرز الأدلة الحالية أنها في الغالب لا تمثل استراتيجية تكيّف مستدامة، بل هي في أحسن الأحوال آلية للتكيّف الظرفي. فالهجرة عملية شديدة المتطلبات اجتماعيًا، وليست مجرد خيار للأشخاص الذين يواجهون التغير البيئي والنزاعات. وبناءً على طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة، قد يؤدي تدفق المهاجرين أيضًا إلى زيادة مخاطر النزاع وخفض القدرة على التكيّف لدى المجتمعات والدول المستقبِلة، من خلال تفاقم ندرة الموارد، والاضطرابات الاجتماعية-السياسية، وتحويل المناخ إلى قضية أمنية (أمننة المناخ)[15] *(مستوى ثقة متوسط)*. {6.1}

D.4.3 لا يعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان صراحة بأي أسباب بيئية أو مناخية للهجرة تفضي إلى حماية قانونية. وبناءً عليه، فإن الأفراد الذين يُجبرون على مغادرة بلدانهم الأصلية بسبب آثار التغير البيئي يُرفضون من قبل دول الاستقبال المحتملة. ويستند ذلك إلى موقف المجتمعات



الشكل ES4 | مخطط مفاهيمي يوضّح «الحلقة المفرغة» التي تُقحم المجتمعات المتأثرة في بنية من العنف والهشاشة وآثار التغير البيئي. {الشكل 4.2 في القسم 4.5}

15. يُستخدم مفهوم «الأمننة» في هذا التحليل بالمعنى المعتمد في حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية، ولا سيما ضمن إطار «مدرسة كوبنهاغن» (بوزان وآخرون، 1998). وتشير «الأمننة» إلى العملية التي يُعاد من خلالها تصوير قضيةٍ ما بوصفها تهديدًا آنيًا ووجوديًا من قِبل فاعل قوي، مثل حكومة أو قائد سياسي، وذلك عبر فعلٍ خطابي. ويجب أن يحظى هذا التأطير بقبول جمهور ذي صلة لكي يضفي الشرعية على اتخاذ تدابير استثنائية تتجاوز الإجراءات السياسية المعتادة. ووفق الاستخدام الوارد في هذا التحليل، فإن «الأمننة» تتعلق ببناء القضايا على أنها تهديدات أمنية، ولا علاقة لها بالمعنى المالي للمصطلح (أي تجميع الأصول وإعادة حزمها في صورة أوراق مالية قابلة للتداول). {6.2}

المستقبلة القائل بأن المهاجرين لا ينبغي أن يُدرجوا ضمن الأطر القانونية الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ومن ثم يفتقرون إلى الحماية القانونية. وعلى الرغم من وجود مبادرات متعددة وبعض الأحكام التي تربط الهجرة بالمخاطر البيئية وحقوق الإنسان، فإن آفاق توفير حماية قانونية للمهاجرين (مثل «اللاجئين المناخيين») ما تزال قاتمة *(مستوى ثقة عالي)*. {6.3}

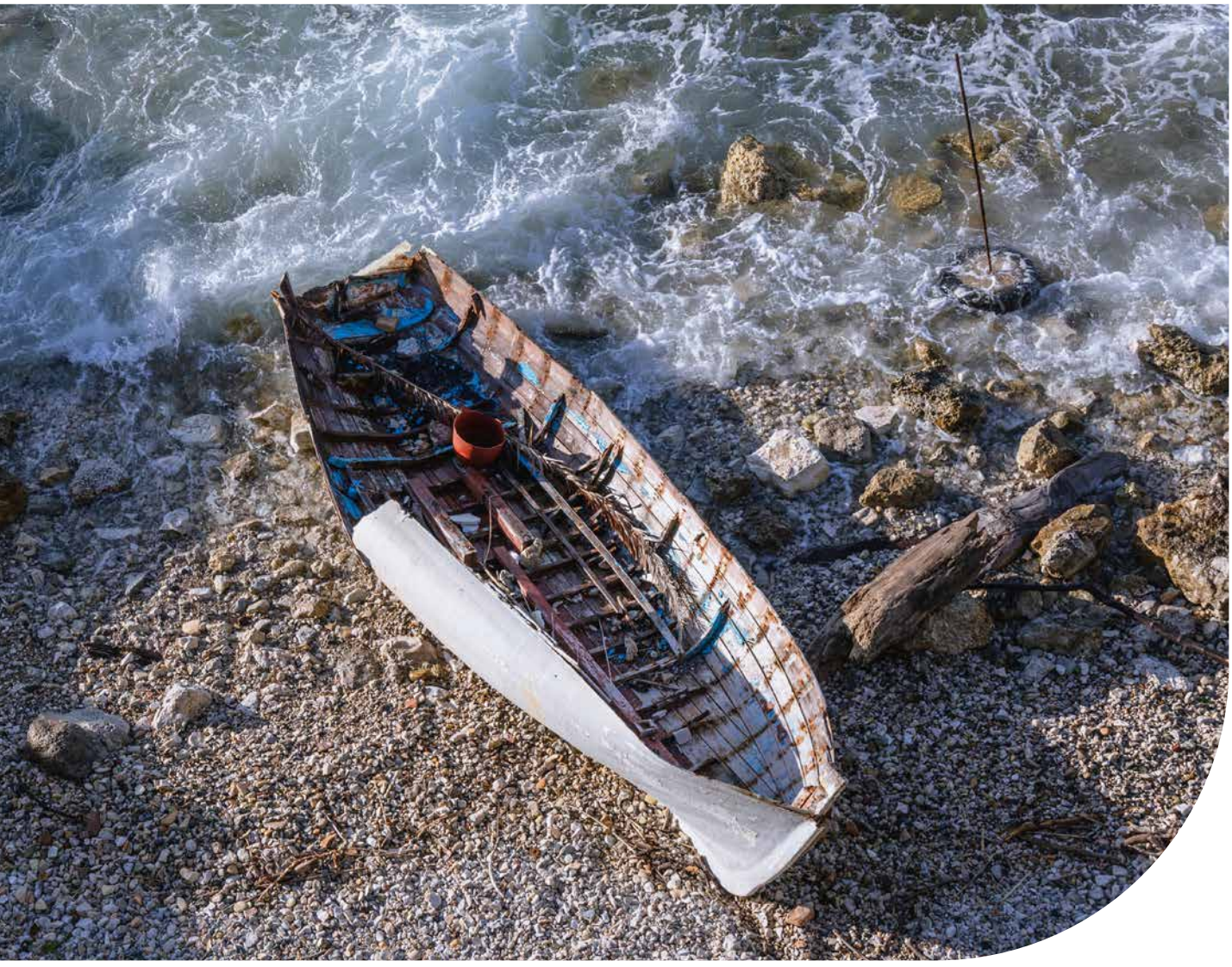
D.4.4 تُعد الهشاشة المرتبطة بالمكان لكل من المجتمعات والأفراد عنصرًا محوريًا في علاقة التغير البيئي–الهجرة–النزاع. وبالنسبة إلى المجتمعات الهشّة التي تفتقر إلى القدرة على التكيّف، قد لا تكون الهجرة خيارًا متاحًا، بل قد تؤدي بدلًا من ذلك إلى حالة من الجمود القسري *(مستوى ثقة متوسط)*. (انظر أيضًا القسم 6.4) {C.1}

D.4.5 كما تُسهم أوجه عدم المساواة البنيوية المتداخلة، المتجذّرة في مجتمعات واقتصادات البحر الأبيض المتوسط، في تشكيل الواقع المعقّد لعلاقة الهشاشة البيئية والهجرة والنزاع. و يعاد تشكيل هذه اللامساواة، الموزعة بصورة غير متكافئة بين بلدان شمال وجنوب المتوسط، بفعل التغير البيئي على أسس الانتماءات الإثنية، والفئات المُعرَّقة، والهويات الجندرية، والفئات العمرية، والقدرات، والطبقات الاجتماعية، داخل المجتمعات وفيما بينها *(مستوى ثقة متوسط)*. {6.5}

وتُسهم أوجه عدم المساواة البنيوية المتداخلة في سياق التقلّبات البيئية في تحديد ما يلي:

1. احتمالات الحركة واللّاحركة (الركود) نتيجة التغير البيئي.
2. مسارات الحركة وظروفها.
3. القدرة على التكيّف المرتبطة بالحركة و/أو اللّاحركة.

D.4.6 تسود نزعة للهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وتتفاقم بفعل شحّ المياه الناجم عن التغير المناخي *(مستوى ثقة متوسط)*. وتؤثر اللامساواة بين الجنسين والأجيال في هذه العملية، إذ تُترك النساء وكبار السن في المناطق الريفية في كثير من الأحيان، فيما يُعرف بـ «تذكير الهجرة». ومع





ذلك، توجد أيضًا حالات تهاجر فيها النساء في مواجهة التغير المناخي. كما تحدد فرص السكن في مناطق المقصد وحقوق حيازة الأراضي، إلى جانب التعليم، آفاق الهجرة ومساراتها لكل من الرجال والنساء. {6.5}

E. ثغرات المعرفة والتطلعات المستقبلية

E.1 ثغرات المعرفة

E.1.1 على الرغم من توصيف التغير البيئي بوصفه «مضاعِفًا للتهديدات»، فإن العلاقات القابلة للقياس والمباشرة بين التغير البيئي والنزاع والهجرة معقّدة وغير خطيّة، مما يجعل تحديد السببية عبر هذا الترابط أمرًا بالغ الصعوبة *(مستوى ثقة عالي)*. {7.1؛7.5.1}

E.1.2 جرى إثبات علاقات سببية متعددة ومباشرة بين النزاع والهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط (وخارجه). غير أن الفهم الشامل للعلاقة بين التغير البيئي والنزاع ما يزال قاصرًا، إذ إن هذه العلاقة أكثر تعقيدًا وتفتقر إلى بيانات قابلة للقياس الكمي لإثبات السببية المباشرة *(مستوى ثقة عالي)*. {7.3}

E.1.3 إن نقص الدراسات التجريبية الكافية والحوار متعدد التخصصات، مقرونًا بأوجه القصور المنهجية وصعوبات الوصول إلى البيانات، يحدّ من فهمنا ومن القدرة على الوصف الكمي لتعقيد علاقة التغير البيئي–الهجرة–النزاع *(مستوى ثقة متوسط)*. {7.3}

E.1.4 إن تعدد المتغيرات، إلى جانب الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الواسعة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فضلًا عن الأطر الزمنية الطويلة والمقاييس المكانية والزمنية الكبيرة اللازمة لقياس السببية واختبارها عبر ترابط التغير البيئي–الهجرة–النزاع، يضيف تعقيدًا منهجيًا عند تحديد تدابير سياسات واقعية وفعّالة للمنطقة. ونظرًا لهذا التنوع، قد تكون المقاربات ما دون الإقليمية أنسب (مثل شرق المتوسط وغرب المتوسط) مقارنةً بالأطر العامة التي تسعى إلى تطبيق مقاربات «حل واحد يناسب الجميع» على حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله *(مستوى ثقة عالي)*. {7.3}

E.2 الطريق إلى الأمام

E.2.1 إن تعقيد القضايا المطروحة يتطلب اعتماد مقاربة متعددة التخصصات واسعة النطاق، تُشرك العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية على قدم المساواة، من أجل بلوغ فهمٍ أكثر شمولًا لترابط التغير البيئي–الهجرة–النزاع *(مستوى ثقة عالي)*. {7.4.1}

E.2.2 ومن أجل فهمٍ أفضل للتأثيرات الراهنة للتغير البيئي في الهجرة، واستشراف أنماط الحركة المستقبلية في ظل ظروف مماثلة، من الضروري تحسين قاعدة البيانات التجريبية على نحو ملموس، وتعزيز التعاون متعدد التخصصات، وتقوية الواجهة بين العلم والسياسات (وربما بين العلم والدبلوماسية)

عبر جميع المجالات والقطاعات ذات الصلة *(مستوى ثقة عالي)*. {7.4.4}

E.2.3 يُعد إشراك المجتمع المدني المحلي بصورة أوسع في تطوير وتنفيذ بحوث قائمة على خصوصيات المكان أمرًا جوهريًا. كما أن إيصال البيانات والنتائج العلمية من خلال واجهة فعّالة بين العلم والسياسات يعد عنصرًا أساسيًا في التصدي لتحديات ترابط التغير البيئي–الهجرة–النزاع *(مستوى ثقة عالي)*. {7.4.2}

E.2.4 إن معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية للدول والمجتمعات في حوض البحر الأبيض المتوسط أمرٌ أساسي لتحسين القدرة على التكيّف وتعزيز استراتيجيات تحويلية للمجتمعات والأقاليم. ويشمل ذلك تركيزًا مباشرًا على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وممارسات التنمية في مختلف الدول والمجتمعات المتوسطية، مع الإقرار بالإرث السلبي للتدخلات الخارجية والتنافس الجيوسياسي عبر الفضاء المتوسطي. {7.4.1}





ISBN: 978-2-493662-28-6

www.medecc.org
contact@medecc.org

doi: 10.5281/zenodo.22279216

MedECC
Mediterranean Experts on Climate and environmental Change